



رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية
النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة

إعداد

د. طارق إبراهيم سعادة
مدرس المحاسبة – كلية التجارة - جامعة المنوفية
tarek_saadah@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

سعادة، طارق إبراهيم صالح (٢٠٢١). رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (٢) ج ٢، ١٢٢٩-١٣١٣.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى صياغة رؤية معيارية متعددة الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، من خلال منهجية النمذجة المفاهيمية، القائمة على تحويل الأطر المفاهيمية إلى نماذج رياضية يمكن تطبيقها تجريبياً، ولتحقيق هدف البحث الرئيسي اعتمد الباحث على منهجية رياضية وصفية في إطار الأسلوب الاستقرائي، واشتمل البحث على أربعة أقسام رئيسية، أشتمل القسم الأول منها على الإطار العام للبحث متضمناً توثيقاً للمشكلة البحثية وتحديد الأبعاد المتوقعة، واشتمل القسم الثاني على العلاقة بين النمذجة المفاهيمية وجودة الأرباح، وتوصل هذا القسم إلى تحديد الأبعاد السبع الرئيسية لجودة الأرباح وتمثلت في: الديمومة "الاستقرار"، وجودة الأرباح، وممارسات إدارة الربح، وتمهيد الدخل، والاعتراف التزماني والتحفظ، والاتساق والقابلية للمقارنة، والقدرة التنبؤية، وتضمن القسم الثالث النمذجة الرياضية التجريبية المتكاملة لجودة الأرباح، متضمنة كافة الأبعاد المحددة في القسم الثاني باستثناء القدرة التنبؤية التي تخرج عن نطاق هذا البحث، واشتمل القسم الرابع على النموذج المعياري المقترح، والمتضمن صياغة رياضية متعددة الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح والذي اشتمل على قياس وتقييم ثلاث من الأبعاد الرئيسية لجودة الأرباح وتمثلت في: الاستقرار "الديمومة"، والاعتراف التزماني والتحفظ، والاتساق والقابلية للمقارنة، حيث اشتمل البعد الأول على أربعة نماذج، بينما اشتمل البعد الثاني على ثلاثة نماذج ومثلها للبعد الثالث، مع اقتراح قياس كمي مرجح بالنقاط لتحديد مستوى الجودة مكون من مائة نقطة، وانتهى البحث إلى العديد من الدلالات النظرية ومنها أن هناك شريحة عريضة من الجهود البحثية تركز على رأس المال العامل عند قياس وتقييم جودة المحاسبة الاستحقاقية والتي تعد من أهم آليات قياس وتقييم جودة الأرباح، كما أنتهى البحث إلى صعوبة قياس وتقييم الأبعاد السبع مجتمعة في الواقع البحثي التجريبي؛ ليس لنقص في البيانات المطلوبة، ولا قصوراً في الأساليب التحليلية، ولكن لأن تناول الأبعاد السبع مجتمعة قد تؤدي إلى نتائج متعارضة تؤدي إلى التشويش، وأوصى الباحث بالمزيد من الجهود التجريبية لقياس وتقييم جودة الأرباح من زوايا متعددة، لا يشترط جميعها ولكن على الأقل تناول أكثر من بُعد منها في نفس الوقت، وتتمثل المساهمة البحثية الرئيسية لهذا البحث في توفير نمذجة رياضية تجريبية متكاملة لجودة الأرباح بالاعتماد على المصادر الأصلية لتلك النماذج، وكذلك اقتراح نموذج معياري يتوافر به البساطة والشمول والخلو من التعارض والتشويش.

الكلمات الدالة:

جودة الأرباح، النمذجة المفاهيمية، الديمومة "الاستمرارية"، الاتساق، التزمانية، تمهيد الربح، التحوط.

مقدمة:

تُعد المعلومات المحاسبية المُفصح عنها بالتقارير المالية المصدر المعلوماتي الأكثر إنتظاماً وموثوقية مقارنة بكافة المصادر المعلوماتية الأخرى، وذلك لمختلف الأطراف ذات الصلة سواء المديرين أو المستثمرين الحاليين أو المرتقبين، وتأتي الأرباح المحاسبية في مقدمة تلك المعلومات، حيث يُعتمد عليها بصورة أساسية في تقدير احتمالات النمو والاستمرار (Francis et al., 2004; Dechow et al., 2010).

ويعد قياس جودة الأرباح المحاسبية من المستجدات البحثية الحيوية، وبخاصة أن أعداد تلك الأرباح مُقيد بالعديد من القيود وفي مقدمتها المحاسبة الاستحقاقية *Accrual Accounting* والتي تسبب وجود اختلافات جوهرية بين المنظورين المحاسبي والإقتصادي لرقم الربح (Walker, 2013)، ونظراً لوجود تفاوت بين مستوى إلتزام المديرين بالمعايير المحاسبية وتوافر بدائل محاسبية متعددة ذات تأثير جوهري على رقم الربح قد تسبب وجود اختلافات بين رقم الربح الحقيقي ورقم الربح المُفصح عنه؛ كان ذلك دافعاً للمزيد من الجهود البحثية في مجال التحري عن منهجيات متعددة لقياس جودة هذا الرقم (Davis et al., 2012; Al-Shar and Dongfang, 2017).

لا يوجد استقرار فكري حول منهجيات قياس جودة الأرباح المحاسبية، والنتائج في الأساس من عدم وجود استقرار حول المفهوم ذاته، ولم تصل الجهود البحثية في هذا الشأن إلى مفهوم محدد لتلك الجودة، نظراً لتعدد الأبعاد ذات الصلة بتلك الجودة وكذلك تنوع توجهات الأطراف سواء المنتجة للتقارير المالية أو المتلقية لتلك التقارير (Sales et al., 2015)، حيث حدد البعض مفهوم جودة الأرباح من واقع ما يتوافر في تلك الأرباح من استقرار من فترة مالية لأخرى وهو ما يعكس الأستقرار * *Persistence Power* أو الإستمداة *Sustainability* وفي ظل تلك الفلسفة الأرباح الجيدة هي الأرباح المستقرة (Penman and zhang, 2002; Dechow and Dichev, 2002; rajan and Saouma, 2006) بينما حدد البعض جودة

* لا توجد ترجمة متفق عليها لمصطلح "Ability" *Persistence Power*، حيث يمكن ترجمتها بالقدرة على الثبات أو مستوى الأستقرار، أو القدرة الدفاعية لمواجهة كافة صورة المخاطر، وفي هذا البحث سيعتمد الباحث على ترجمتها بـ "الديمومة"؛ حيث تعكس تلك الترجمة المراد بمضمون وجوهر المصطلح وهو القدرة على توليد الأرباح في الأجل القصير والاحتفاظ بتلك القدرة في الأجل الطويل مع غلبة الأرباح الدائمة مقارنة بالأرباح العابرة، ويعتمد الباحث في ذلك على ما ورد من تنظير في: (Richardson, 2003; Dechow et al., 2010)، وتعد دراستهما من الدراسات الرائدة في هذا المجال.

الأرباح بالقدرة التفسيرية لتلك الأرباح في مجال التنبؤ بقيمة الشركة Explanatory Power وبالتالي فالأرباح الجيدة هي الأرباح الأكثر قدرة على تفسير التغير في قيمة الشركة (Ohlson, 1995; Dechow and Dichev, 2002; Elmoatasem, 2005) التقارب بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل يعد معياراً هاماً لتلك الجودة، حيث يعكس مزيد من التقارب بين الربح الإستحقاقى والربح النقدي، وبالشكل الذي يعكس إنخفاض ممارسات إدارة الربح وتمهيده (Dechow and Schrand, 2010; Lyimo, 2014)، وفي إطار نفس التوجه السابق يرى البعض أن الأرباح تكتسب جودتها من قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية (Mikhail et al, 2003)، ونتيجة لهذا الجدل الفكري حول هذا الإصطلاح، يصبح الاعتماد على منهجية منضبطة لتناوله من الأمور الحيوية، وتعد النمذجة المفاهيمية من المنهجيات الملائمة لدراسة وتحليل وربط مختلف مكوناته، وتوفير رؤية متكاملة تمكن من الفهم المتعمق لمختلف أبعاده.

وكذلك نتيجة لهذا الجدل الفكري حول مفهوم جودة الأرباح، سعت الجهود البحثية إلى التحري عن آليات متنوعة لقياس تلك الجودة، وانتهت تلك الجهود إلى صياغتها في العديد من الآليات الرئيسية ومنها: جودة الأستحقاق Accrual Quality وما يتصل به من مكونات تقليدية كممارسات إدارة الربح وتمهيده Earnings Management and Smoothing وما يتصل به من توجهات بحثية ذات صلة كممارسات إدارة الربح بالأنشطة الحقيقية Real Classification Earnings Management وممارسات إعادة توييب البنود الخاصة Predictive Shifting، والديمومة " الأستمرار " Persistence Power، والقدرة التنبؤية Explanatory Power وما يتصل بها من القدرة التفسيرية، وكذلك عدم تزامنية الاعتراف والتحفظ المحاسبي Asymmetric Timeliness and Conservatism .

(Brown and Sivakumar, 2001; Dechow and Dichev, 2002; Penman and Zhang, 2002; Francis et al., 2003, 2004, 2005; Richardson, 2003; Richardson et al, 2003; Dechow and Schrand, 2010)

ويتناول هذا البحث صياغة بعضاً من تلك الآليات في صورة إحصائية قياسية، وبالشكل الذي يوفر نمذجة متكاملة لجودة الأرباح يمكن الاستناد عليها مستقبلاً في مجال الدراسات التجريبية، خاصة في إطار الجهود البحثية بالبيئة المصرية، والتي ينالها قدر ملحوظ من غياب التعمق عند تناول قضية قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، نتيجة لغياب التأصيل العلمي المنضبط لهذا الموضوع، وذلك في إطار ما قام به الباحث من مسح تنظيري اشتمل على شريحة عريضة من دراسات عربية على نحو عام ومصرية على نحو خاص.

وفي إطار ما سبق من صياغة؛ تتحدد المشكلة البحثية في ندرة الدراسات التي تناولت النمذجة الرياضية المتكاملة لجودة الأرباح المحاسبية خاصة في البيئة البحثية العربية على نحو عام والمصرية على نحو خاص، ويتحدد الحل المقترح لتلك المشكلة في توفير نمذجة متكاملة لمختلف الأبعاد المكونة لجودة الأرباح.

ولأغراض توفير التأسيس العلمي للمشكلة البحثية، سيشتمل هذا البحث على الأقسام الأربعة التالية:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: الإطار الفكري للنمذجة المفاهيمية وعلاقتها بجودة الأرباح.

القسم الثالث: النمذجة القياسية لآليات قياس جودة الأرباح.

القسم الرابع: الإطار المعياري المقترح لقياس وتقييم جودة الأرباح.

وتفصيلاتها على النحو التالي.

القسم الأول: الإطار العام للبحث:

يتضمن الإطار العام للبحث مجموعة العناصر التالية:

أولاً: توثيق مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في ندرة الجهود البحثية التي اشتملت على عرض متكامل لنماذج قياس وتقييم جودة الأرباح المُفصح عنها بالتقارير المالية، أي تلك الجهود المشتملة على قياس وتقييم جودة الأرباح من زوايا متعددة تؤدي إلى توفير رؤية متكاملة وموضوعية لمستوى تلك الجودة. فعند إستثناء العمل المتميز لـ (Dechow et al. (2010) والمنشور منه إصدارتين*، وكذلك الجهد الملحوظ لكل من (Yurt and Ergun (2015)، لا يوجد بحثياً ما يمكن توصيفه بالمساهمة المتميزة في هذا التوجه البحثي، وتشتمل المشكلة البحثية وفق هذا المنظور على الأبعاد الرئيسية التالية:

البُعد الأول: تتضمن عملية قياس وتقييم ملاءمة المعلومات المحاسبية العديد من المنهجيات التحليلية، فمنها من يركز على جودة المادة المعلوماتية ذاتها كمنهجيات قياس وتقييم جودة المحتوى المعلوماتي (Dechow, Quality of Information Content Methodologies (2002, and Dichev, and) وتشتمل تلك المنهجية بطبيعة الحال وبصورة رئيسية على جودة الأرباح، ومنها من يركز على تقييم قدرة المادة المعلوماتية في مجال التنبؤ وبخاصة القدرة التفسيرية وهي منهجيات قياس وتقييم ملاءمة القيمة Value-Relevance Methodologies (Ohlson, 1995). وتعد الأرباح أيضاً من المكونات الرئيسية لتلك المنهجية، ولذا فالأرباح تعد شريك رئيسي في جميع المنهجيات سواء جودة المادة المعلوماتية المكونة للمحتوى المعلوماتي، أو تلك ذات الصلة بتوظيف المادة المعلوماتية في مجال التنبؤ.

ولما كانت منهجيات ملاءمة القيمة لا توفر الدليل الكافي الذي يثبت أو ينفي جودة الأرباح المحاسبية، حيث يمكن أن تتوافر قدرة تفسيرية جيدة لتلك الأرباح في الوقت الذي تعاني فيه تلك الأرباح من قصور في الجوهر وخلل في البناء، وذلك نتيجة لوجود العديد من الممارسات

* يتضمن ذلك: الورقة البحثية المنشورة في جامعة بنسلفانيا الأمريكية في العام ٢٠١٠ وتعد الصورة الأصلية الأكثر ضخامة للقضية البحثية محل التحليل، واشتملت تلك النسخة على ١٧٤ صفحة، وتلي تلك الورقة البحثية نشر بحث بمجلة Journal of Accounting and Economics، ويعد الصورة المصغرة من الورقة البحثية حيث بلغ عدد صفحاته ٥٨ صفحة، واعتمد الباحث بصورة رئيسية على النسخة الأضخم كأحد المصادر البحثية نظراً لما ورد بها من عروض تفصيلية.

المحاسبية غير الرشيدة " المتحيزة - الإنتهازية "، ومنها ممارسات إدارة الربح وإدارة التدفقات النقدية والتحفيز المحاسبي غير الموضوعي (Ohlson, 1995; Mahmood et al., 2018).

ولذا يعد قياس وتقييم جودة الأرباح بمثابة آليات لتوفير الثقة في المعلومات المحاسبية كخطوة ضرورية قبل تناول القدرة التنبؤية لتلك الأرباح، ويدعم تلك الرؤية الجدول المطروح حول القدرة التفسيرية لتلك الأرباح وبخاصة بين القواعد الأمريكية American GAAP والمبادئ الدولية International Standards (Barth et al, 2012; Thai and Duangploy, 2015; Sundvik, 2019).

البُعد الثاني: لم تقدم الإصدارات المهنية سواء الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مفهوماً محدداً لجودة الأرباح المحاسبية، حيث لم يرد مفهوماً محدداً لتلك الجودة سواء في الإصدار الأولى من الإطار المفاهيمي الموحد أو الإصدار الثانية (Conceptual Framework, 2010; 2018)، وبالشكل الذي أدى إلى تزايد الجدول حول المفهوم وخصائصه وأبعاده المتنوعة، وقد نشأ عن ذلك جدل مكثف حول كيفية التعبير عن المفهوم بصورة قياسية يمكن ترجمتها كميًا، وهو ما يعرف بالنمذجة المفاهيمية Conceptualization Modeling، وهي مجموعة العمليات التي تتولى تحويل الأطر المفاهيمية إلى نماذج قياسية، واقتراح مؤشرات كمية تدعم توظيف تلك النماذج في البحوث التجريبية Empirical Research (Guitierrez and Rodrigaez, 2017).

وقد تناولت دراسة Dechow et al. (2010) هذا التنوع الملحوظ في آليات القياس الكمي لجودة الأرباح وتأثير هذا التنوع على سلوك ورد فعل المستثمرين، وأكدت الدراسة على وجود تنوع كبير في خصائص وسمات جودة الأرباح، بالشكل الذي يصعب معه تناول كافة السمات من خلال دراسة تجريبية واحدة أو نموذج واحد، وبإضافة لذلك اختلاف الوزن النسبي لتلك السمات من منظور متلقي التقارير المالية، ولعل ذلك ما يفسر ندرة النماذج المتكاملة لقياس جودة الأرباح.

البُعد الثالث: تعرضت الجهود البحثية التجريبية التي تناولت القياس متعدد الأبعاد لجودة الأرباح المحاسبية للعديد من صور النقد، ومن تلك الانتقادات غياب الأسس المنطقية في اختيار المؤشرات المعبرة عن جودة الأرباح، والوزن النسبي لكل مؤشر منها في النموذج القياسي من وجهة نظر المستثمر، وكذلك مستوى العلاقات التشابكية بين تلك المؤشرات (Leuz and Wysocki, 2016)، وبالشكل الذي يؤدي إلى تواجد العديد من القيود التي تقف عائقاً أمام إمكانية تعميم نتائج تلك البحوث.

البُعد الرابع: تعدد وتنوع المنهجيات التي يمكن تبنيها لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، وما أنتجته تلك المنهجيات من آليات قياس وتقييم متنوعة، والتي أستقرت عليها الجهود البحثية في هذا المجال (Dechow and Dichev, 2002; Dechow et al., 2010)؛ وبالشكل الذي أدى إلى المزيد من الجدل حول المنهجية الأكثر قدرة على قياس وتقييم جودة الأرباح بصورة موضوعية، وبالتالي فرض مبررات موضوعية لضرورة تناول جودة الأرباح من زوايا متعددة فالمنظور الأحادي لن يصلح في غالب الأحوال .

البُعد الخامس: توقفت الجهود البحثية التجريبية العربية على نحو عام والمصرية على وجه خاص عند قياس وتقييم جودة الأرباح على بُعد واحد فقط من أبعاد تلك الجودة، وذلك من خلال اختيار أحد النماذج التي يتوافر لها بيانات، وفي الغالب مأخوذة في الأساس من الجهد البحثي المتميز لكل من Dechow and Dichev (2002) في معرض تناولهما لجودة المحاسبة الاستحقاقية وتقدير أخطاء التنبؤ، وما تلى ذلك من خلال المزيد من التعمق لنفس القضية البحثية من خلال (Dechow et al (2010)، في إطار صياغتهم لنموذج متكاملة لقياس وتقييم جودة الأرباح بصورة يغلب عليها التنظير التحليلي دون الخوض بتعمق في النمذجة الرياضية.

وقد تعددت الجهود البحثية التجريبية التي تناولت قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية من خلال العديد من المتغيرات ومن تلك الجهود على سبيل المثال لا الحصر:

حمدان (٢٠١٢) في بيئة الأعمال الأردنية، ومليجي (٢٠١٢) في بيئة الأعمال السعودية، و Al-Imad et al. (2017) في بيئة الأعمال العراقية، والعقلة وحمدان (٢٠١٧) في بيئة الأعمال السورية، ونور والعوادة (٢٠١٧) بالتطبيق على بيئة الأعمال الأردنية، وحسين وعلى (٢٠١٨) بالتطبيق على بيئة الأعمال العراقية، و Al-Othman and Al-Zoubi. (2019) بالتطبيق على البيئة الأردنية، كما شهدت البيئة المصرية العديد من الدراسات ومنها على سبيل المثال (إبراهيم، ٢٠١٧؛ بلال، ٢٠١٧؛ محمد، ٢٠١٧؛ بريك، ٢٠٢٠) وبخاصة التركيز على العلاقة بين جودة الأرباح وعوائد الأسهم.

ومن خلال طرح الأبعاد المتنوعة للمشكلة البحثية، يمكن تحديد محفزات تناول المشكلة البحثية في مجموعة الدوافع التالية:

- أ. ندرة الجهود البحثية في مجال النماذج متعددة الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، إما لعدم الاستقرار على الإطار المفاهيمي لجودة الأرباح، أو لصعوبات تعوق النمذجة المفاهيمية للإطار المفاهيمي، أو لمعوقات فنية تحول دون تناول العديد من سمات الأرباح في نفس الوقت.
- ب. تعدد وتنوع المنهجيات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، وبما يتفرع منها من آليات متنوعة، وبالشكل الذي يجعل من تناولها بصورة مجتمعة في بحث تجريبي واحد من الأمور المهجورة في البحوث التجريبية.

ثانياً: تساؤلات وفروض البحث:

من خلال الأبعاد الخمسة السابق تناولها للمشكلة البحثية يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الثلاثة التالية:

التساؤل الأول: " إلى أي مدى يمكن صياغة مفهوم متكامل لجودة الأرباح المحاسبية يؤسس معيارياً ويؤيده الواقع التطبيقي وتتواتر على سلامته نتائج البحوث التجريبية "، ويتم توفير الإجابة عن هذا التساؤل في القسم الثاني من أقسام البحث.

التساؤل الثاني: " إلى أي مدى يمكن ترجمة الإطار المفاهيمي لجودة الأرباح المحاسبية إلى نمذجة رياضية يمكن توظيفها تالياً في البحوث التجريبية المحاسبية "، ويتم توفير الإجابة عن هذا التساؤل في القسم الثالث من أقسام البحث.

التساؤل الثالث: " إلى أي مدى يمكن توفير نموذج متكامل لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية يعتمد على أسس منطقية وتوثيق علمي منضبط وآليات تحليل موضوعية؟ " ويتم توفير الإجابة عن هذا التساؤل في القسم الرابع من أقسام البحث.

ومن خلال التساؤلات الثلاثة التي يطرحها البحث، يمكن صياغة فرض البحث الرئيسي في صورته العلمية التالية:

" يمكن إقتراح وصياغة نموذج متكامل متعدد الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح وبما يفي بالمتطلبات الموضوعية لهذا التقييم".

ويتم تناول هذا الفرض إستقرايياً ومن خلال منهجية تجمع بين التوصيف المؤسس على النمذجة الرياضية، والتحليل المؤدي للربط والاستنتاج في القسم الرابع من أقسام البحث استناداً على ما ورد من توثيق في القسم الثالث.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى توفير نمذجة رياضية متكاملة لجودة الأرباح المحاسبية من خلال أستقراء وتحليل الأدبيات المتاحة في هذا الشأن، وذلك من خلال مجموعة الآليات التالية:

أ. دراسة وتحليل الأبعاد المتنوعة لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية، وبما يمكن من توفير مفهوم متكامل يعكس كافة السمات المشتمل عليها في تلك الأرباح.

- ب. دراسة وتحليل النماذج الكمية المتوصل إليها في مجال قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية وذلك في مختلف أدبيات البحث المحاسبي، وعلى اختلاف بيئات التطبيق.
- ج. صياغة نمذجة رياضية متكاملة متعددة الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية وبالقدر الذي يسمح بتوفير نمذجة يؤسس عليها تالياً لبحوث تجريبية تختبر العديد من سمات الأرباح في نفس الوقت.
- د. التحري عن كافة النماذج سواء من مصدرها الأصلي إذا تسنى ذلك، أو من البحوث الرائدة التي تناولت النموذج بالشرح والتحليل والنقد، وبما يكفل توفير توثيق منضبط لكل نموذج من النماذج المعروضة.
- هـ. صياغة نموذج معياري متعدد الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية يتم ترجمته كمياً من خلال نقاط ترجيحية في إطار يجمع بين البساطة والشمول.

رابعاً: أهمية البحث:

تحدد أهمية البحث فيما قد يترتب على تحقيق أهدافه، ويمكن صياغة تلك الأهمية في العناصر التالية:

- أ. محاولة بحثية يسيرة في مجال إثراء الجهود البحثية في مجال قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية والذي يعد من المحركات الأساسية لتطوير المعايير المحاسبية وبخاصة في مجال القياس والافصاح.
- ب. توفير نموذج كمي متكامل الأبعاد المالية يمكن الاستناد عليه في قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية.
- ج. توفير أساس موضوعي يُمكن من الاستدلال على مستوى جودة الأرباح كخطوة تمهيدية لتقييم مستوى ملاءمة القيمة لتلك الأرباح.
- د. توفير إطلالة نماذجية لأحد أهم مكونات " جودة المحتوى العولماتي " Quality of Informativeness، بوصف هذا المصطلح من المستجدات البحثية التي ما زالت في طور التأسيس سواء على مستوى الكتابات النظرية أو الجهود التجريبية.

خامساً: منهجية البحث:

تشتمل منهجية البحث على أسلوب البحث وحدوده فقط؛ نظراً لطبيعته النظرية الرياضية، وتفصيلاتها على النحو التالي:

أ. **أسلوب البحث:** يعتمد البحث بصورة رئيسية على منهجين، حيث يتحدد المنهج الأول منهما في المنهج الوصفي، وذلك وفق أسلوب النمذجة الوصفية؛ وذلك للتعبير عن الأفكار التنظيرية في صورة رياضية قياسية أو إحصائية تطبيقية، وبالشكل الذي يمكن من عرض مختلف النماذج التي تناولت قياس جودة الأرباح، ويتحدد المنهج الثاني في المنهج التحليلي في إطار منهجية منضبطة تتضمن التحليل والأستنتاج والربط وأستشراف ظواهر جديدة، وبالشكل الذي يمكن من أقترح نموذج متكامل الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح.

ب. **حدود البحث:** لا يتحدد الإطار العام للبحث بحدود زمانية أو تطبيقية، لطبيعته الوصفية الرياضية، وتقتصر حدود البحث على الحدود المنهجية التالية:

ب/١: يقتصر البحث على النماذج التي تناولت قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، دون التطرق لعرض البحوث التجريبية التي اتخذت من تلك النماذج آلية للتطبيق والتحليل واختبار سلامة الفروض.

ب/٢: يقتصر البحث على النماذج الإحصائية الخطية، دون التطرق لخلاف ذلك من نماذج، حيث لا يشتمل هذا البحث على النماذج الإحصائية غير الخطية، أو النماذج غير الإحصائية " الشبكات العصبية".

ب/٣: لا يمتد البحث ليتضمن تطبيق وأختبار النموذج المقترح تجريبياً، ولكنه يقف عند حدود توفير نموذج متكامل الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية.

ب/٤: لا يشتمل هذا البحث على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية كأحد أبعاد جودة الأرباح نظراً لخصوصيتها المتفردة وبما لا يتسع لتناولها في هذا البحث.

ب/٥: تتوقف حدود التحليل في هذا البحث عند حدود الإنتقادات الرئيسية الموجهة لنماذج القياس، ولا تمتد لتشمل الإنتقادات التفصيلية التي نتجت عن توظيف النموذج في مجال البحوث التجريبية.

القسم الثاني: الإطار الفكري للنمذجة المفاهيمية وعلاقتها بجودة الأرباح:

لا يعد مفهوم النمذجة المفاهيمية جديداً بالكلية، حيث ظهر في العلوم الرياضية منذ عشرات السنين، وذلك من خلال ترجمة الفرضيات إلى نماذج رياضية يمكن تفهمها وتوظيفها بصورة كمية، وقد تكون تلك الفرضيات وليدة مسلمات لا تحتاج للتدليل تارة أو أفكار يدعمها المنطق تارة أخرى، وانتقل هذا الاهتمام بها من نطاق العلوم الرياضية إلى نطاق علوم الحاسب، وذلك عند تحويل الأفكار لنماذج محاكاة قبل تحويلها لمنظور مادي "تطبيقات برمجية"، وذلك من خلال تصميم مجموعة من النماذج التكاملية والتي تُتخذ كأساس منطقي يمكن الاعتماد عليه عند تصميم التطبيقات (Robinson et al., 2015).

قام Robinson (2010) بتحديد مفهوم النمذجة المفاهيمية بكونها تجسيد يحاكي الواقع التطبيقي، ويتم ترجمة هذا التجسيد Abstraction إلى نموذج، ويستند هذا التجسيد على مجموعة من الأفكار المنطقية المترابطة والتي يشق منها مجموعة من المفاهيم يمكن التعبير عنها بصورة كمية وذلك بهدف حل مشكلة محددة، ووفق هذا المنظور فإن النمذجة المفاهيمية تشتمل على خمس خطوات رئيسية، تتحدد الخطوة الأولى في تحديد المشكلة، وتتحدد الخطوة الثانية في صياغة مجموعة من الأفكار والحلول المنطقية للتغلب على المشكلة، وتتحدد الخطوة الثالثة في ترجمة الأفكار والحلول المنطقية إلى مجموعة من المفاهيم المترابطة والمكونة للإطار المفاهيمي العام، وتتحدد الخطوة الرابعة في تحويل الإطار المفاهيمي إلى نماذج يمكن التعبير عنها بصورة قياسية، وتتحدد الخطوة الخامسة في تنفيذ واختبار النموذج وبما يكفل تطوير النموذج كمرحلة أولى ثم تطوير الإطار المفاهيمي تالياً.

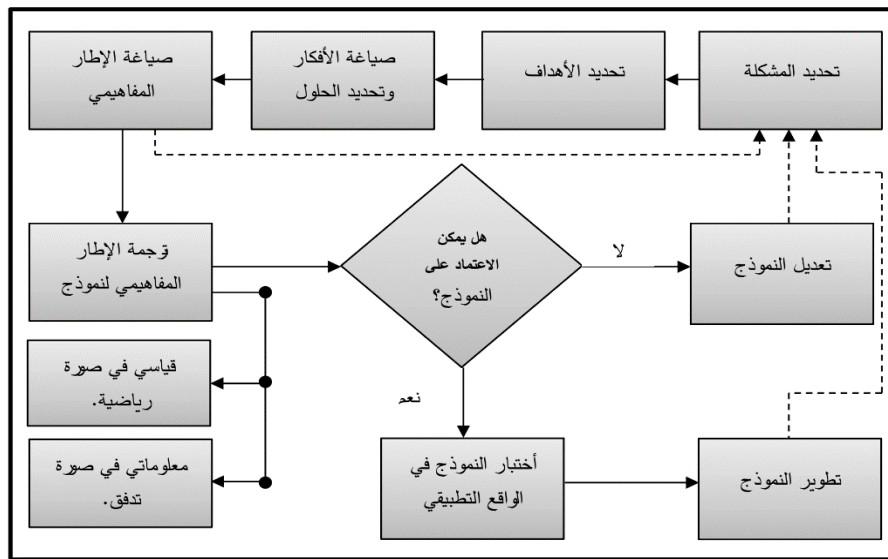
كما قام Robinson et al. (2015) بالتأكيد على المفهوم مرة أخرى بكون النمذجة المفاهيمية نشاط ذهني وليست تطبيقات برمجية، تحدد الحلول المقترحة لحل المشكلة محل الدراسة والتحليل، وكذلك متطلبات تلك الحلول من حيث المدخلات اللازمة والعمليات التشغيلية المطلوبة والمخرجات المتوقعة وحدود التوظيف وكيفية تقييم المخرجات، ويتم التعبير عن هذا النشاط الذهني بنماذج بسيطة يسهل فهمه.

وقام Guitierrez and Rodrigaez (2017) بتحديد مفهوم النمذجة المفاهيمية Conceptualization Modeling بكونها مجموعة العمليات التي تتولى تحويل الأطر

المفاهيمية إلى نماذج قياسية، واقتراح مؤشرات كمية تدعم توظيف تلك النماذج في البحوث التجريبية، وبالشكل الذي يعني أن النمذجة المفاهيمية تشتمل على ثلاث خطوات رئيسية، تتحدد الخطوة الأولى في صياغة المفاهيم، وتتحدد الخطوة الثانية في ترجمة تلك المفاهيم لنماذج

قياسية، وتحدد الخطوة الثالثة في ترجمة مكونات تلك النماذج إلى الصورة الكمية، ويوضح الشكل رقم (١) مفهوم النمذجة المفاهيمية.

شكل رقم (١): مفهوم النمذجة المفاهيمية:



المصدر: بتصريف في الشكل الوارد في: Robinson et al. (2010), P. 2813

وعلى ذلك ومن خلال المفاهيم السابقة يرى الباحث ومن منظور محاسبي أن النمذجة المفاهيمية يمكن تعريفها على النحو التالي:

" هي عملية صياغة نموذج قياسي في صورة رياضية، ويستند هذا النموذج على مجموعة مترابطة من المفاهيم المحاسبية والمشتقة في الأساس من الأفكار المنطقية ذات الصلة بالواقع التطبيقي والمنعكسة في احتياجات متلقي المعلومات المحاسبية، ويمكن اختبار هذا النموذج تجريبياً وبالقدر الذي يكفل تطويره وكذلك تطوير المفاهيم المحاسبية المؤسس عليها".

ولأغراض صياغة النمذجة المفاهيمية لجودة الأرباح، يتناول الجزء التالي الإطار المفاهيمي لجودة الأرباح وذلك من واقع الكتابات الأكاديمية التي تناولت هذا المفهوم، سواء على المستوى التنظيري أو المستوى التجريبي، مع الأقرار مقدماً بعدم وجود مفهوم محدد تم الأستقرار عليه لجودة الأرباح، نظراً لكونه من المفاهيم متعددة الأبعاد، والتي تختلف باختلاف رؤية متلقي المعلومات وأولوياته (Schipper and Vincent, 2003; Gutierrez and Rodriguez, 2019).

تبنت العديد من الدراسات وجهة نظر متلقي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بمفهوم جودة الأرباح، حيث أن الأرباح الجيدة وفق تلك الرؤية هي تلك الأرباح المستقرة والمتوافر لها عنصر الديمومة " الأستقرار " Persistence وقادرة على التنبؤ بقيمة الشركة أي تتوافر بها ملاءمة القيمة Value Relevance، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر (Jonas and Blanchet, 2000; Teets, 2002; Schipper and Vincent, 2003).

حيث يرى (Teets 2002) على سبيل المثال أن الأرباح المحاسبية الجيدة هي تلك الأرباح التي توفر المزيد من المعلومات حول السمات الرئيسية للأداء المالي للشركة، وبالشكل الذي يفي بالاحتياجات القرارية لمتلقي محدد يحتاج لأخذ قرار معين وبصورة تتصف بالتزامنية، وبالشكل الذي يعني أن الأرباح تكتسب جودتها من مصدرين، المصدر الأول قدرتها على تمثيل صورة صادقة عن الأداء المالي للشركة، والمصدر الثاني من قدرتها على الوفاء بالاحتياجات القرارية للمتلقي، وبخاصة في مجال التنبؤ والتفسير، وبذلك الكيفية فالجودة من الأمور النسبية والتي تختلف من متلقي لمتلقي آخر، بحسب قدرتها على الوفاء بالاحتياجات القرارية لكل متلقي على حدة، وعلى ذلك فتقدير تلك الجودة عرضة للنزعة الذاتية Subjective والتحيز Bias (Siegel, 1982).

وتقدم (Menicucci 2020) ومن خلال المشاهدات في الواقع التطبيقي تفسيراً لهذا التفاوت الملحوظ في الرؤى بين متلقي المعلومات المحاسبية، فحملة الأسهم على سبيل المثال يعينهم أستقرار قيمة الشركة واتجاه أسعار الأسهم نحو الأرتفاع، وعلى ذلك بالأرباح الجيدة من

وجهة نظرهم هي تلك الأرباح التي تحافظ على عوائدهم سواء المباشرة من خلال التوزيعات أو غير المباشرة من خلال تحرك أسعار الأسهم نحو الأرتفاع، بينما ترى المجالات المتخصصة في الشؤون المالية أن الأرباح عن الأحتيالات المالية بالشركة من الأمور التي تعكس جودة الأرباح، بينما يختلف الأمر بالكلية من منظور مصدري المعايير المحاسبية ومنظمي أسواق المال والمراجعين، حيث أن الجودة من وجهة نظرهم تتوافر من خلال تبني المعايير المحاسبية والالتزام بالقواعد التنظيمية، بينما يختلف الأمر من وجهة نظر الدائنين، واللذين يعينهم في المقام الأول قدرة الأرباح على توليد تدفقات نقدية تؤمن لهم الحصول على مستحقاتهم في الوقت المحدد، بينما ينظر المديرون للأمر نظرة مختلفة في الحالة التي يتم فيها الربط بين دخولهم والأرباح، فالأرباح الحيدة من وجهة نظرهم هي الأرباح العالية وبغض النظر عن مصداقيتها أو سلامة بناءها، وبالشكل الذي قدم تالياً مبررات لممارسات إدارة الربح.

ومع هذا التعارض والتفاوت في الرؤى، يرى Kirschenheiter & Melumad (2002) أن الأرباح الجيدة هي تلك الأرباح التي يتوافر بها الثراء المعلوماتي Informativeness والذي يمكن من تقدير القيمة في المستقبل بقدر كبير من الدقة والموضوعية، ويتفق (2003) Richardson مع الرؤية السابقة حيث يرى أن الأرباح الجيدة هي تلك الأرباح التي يتوافر بها خاصية الديمومة " الأستقرار " Persistence، وتشتمل تلك الخاصية على استقرار الأرباح من فترة مالية لأخرى، ومع غلبة الأرباح ذات الطبيعة المستديمة والمستدامة Permanent and sustainable مقارنة بتلك ذات الطبيعة العارضة "العابرة" Transitory، ويعكس هذا الاتفاق على كون خاصية " الديمومة" من الخصائص الرئيسية الواجب توافرها للحكم بجودة الأرباح المحاسبية.

وفي إطار نفس الرؤية السابقة من تبني رؤية متلقي المعلومات المحاسبية أقرت العديد من الدراسات بأن الأرباح الجيدة هي تلك الأرباح القادرة على الحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي بين مُعدي المعلومات المحاسبية ومتلقي تلك المعلومات ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر (Bhattacharya et al., 2003; Francis et al, 2004).، وتكتسب تلك القدرة من خلال الاتساق Consistence والنتائج من استقرار السياسات المحاسبية المتبعة وبالقدر الذي يؤدي إلى قابلية الأرقام المحاسبية للمقارنة بين الفترات، وبطبيعة الحال تعد الأرباح في مقدمة تلك القيم، وأكثرها أولوية.

بينما وفر (2003) Watts - وله ما له من الريادة البحثية في مجال التحفظ المحاسبي - رؤية جديدة لجودة الأرباح المحاسبية، حيث تتحدد جودة الأرباح بمقدار التطبيق الموضوعي للمحاسبة التحفظية Conservative Accounting والمؤسسة على قواعد ملائمة Relevant

Rules، وملخص رؤيته كلما كانت السياسات المحاسبية أكثر تحفظاً كلما أنتجت أرباح محاسبية أكثر جودة، وتأكدت تلك الرؤية تالياً مع تيار مكثف من الدراسات التجريبية التي أفرت بزيادة جودة الأرباح المحاسبية كلما انخفضت ممارسات إدارة الربح (Gao and Gao, 2016).

ووفر (2003) Schipper and Vincent بُعداً جديداً للأرباح الجيدة بكونها الأرباح القادرة على التنبؤ، والتي من شأنها تقدير الأرباح المستقبلية بقدر من الوضوح والشفافية، وأن تلك القدرة تمكن من تقدير العوائد المستقبلية سواء للمستثمرين الحاليين أو المستثمرين المرتقبين.

بينما يرى (2004) Dechow and Schrand أن الأرباح تكتسب جودتها من توافر ثلاثة خصائص رئيسية، وتتحدد تلك الخصائص في: الديمومة " الأستقرار " Persistence، والقدرة التنبؤية Predictability، والتنوع المحدود Lack of Variability، وأن توافر تلك الخصائص مجتمعة كافي للحكم بتوافر عنصر الجودة في الأرباح، ويختلف الباحث مع ذلك المفهوم، حيث أثبت الواقع البحثي التجريبي، أن أستقرار الأرباح ليس بالضرورة أن يكون ملازماً للقدرة التنبؤية، كما أن القدرة التنبؤية العالية ليس بالشرط أن تكون نتاج أرباح ذات مصداقية تتمتع بسلامة البناء وصدق التمثيل.

وأضاف البعض بُعداً إضافياً لجودة الأرباح، وهو مقدار الفجوة بين الأرباح المحاسبية المُفصح عنها في قائمة الدخل والنتيجة عن تطبيق المحاسبة الاستحقاقية Accrual Accounting والتدفقات النقدية Cash Flows والمُفصح عنها بقائمة التدفقات النقدية، حيث أن انخفاض تلك الفجوة يعني جودة الأرباح المحاسبية، وذلك لانخفاض دور المحاسبة الاستحقاقية في توليد التدفقات النقدية، وبالتالي انخفاض تأثير تقديرات الاعتراف غير السليمة والتحفيز المحاسبي غير الموضوعي وممارسات إدارة الربح، وتبنت تلك الرؤية العديد من الدراسات الرائدة في هذا الشأن (Dechow and Dichev, 2002; Francis et al., 2004)، ومع ملاحظة أن تلك الأفكار لم تكن إبتكارية في حينها كما يبدو ذلك، فقد تطرق لها (1983) Belkaoui في دراسته المتميزة حول جدارة أياً من المؤشرات الاستحقاقية والمؤشرات النقدية، كما تم توثيق تلك الرؤية تالياً من خلال العديد من الدراسات المرجعية المتميزة (Mulenga and Bhatia, 2017).

واتصلاً بتلك الرؤية السابقة حدد البعض المعيار الأساسي لجودة الأرباح المحاسبية في قدرتها على تمثيل الأرباح الحقيقية، أي تخفيض مقدار الفجوة بين الرئويتين المحاسبية

والإقتصادية للربح (Pratt and Peters)*، ويتصل ذلك بطبيعة الحال بتطبيق السياسات المحاسبية والبدائل وطرائق المعالجة ذات الصلة بالقيمة العادلة، ومع ذلك يتساءل الباحث كيف يتأتى تحديد الأرباح الحقيقية؟، ومع ذلك نالت تلك الرؤية استحسان الكثير من الكتاب وفي ضوءها قدمت (Menicucci (2020, P.10) تعريفها لجودة الأرباح على النحو التالي:

“Earnings Quality as the ability of reported earnings to reflect the company’s true earnings and to predict future earnings “.

" يمكن تعريف جودة الأرباح بكونها قدرة الأرباح المفصح عنها على أن تعكس الأرباح الحقيقية للشركة وتمكن من التنبؤ بالأرباح المستقبلية "

ومع ذلك يرى الباحث أن هذا التعريف يحمل الكثير من الغموض حول ماهية الأرباح الحقيقية، وكيف يمكن قياسها وتقييمها على نحو موضوعي، ويزداد الأمر صعوبة، مع اختلاف رؤية المتلقين حول تلك الأرباح، فالمُعدين يحكمهم معايير وقواعد محاسبية، والمتلقين يتفاوتون في رؤيتهم الإقتصادية، ومع ذلك قد يحقق الربط بين الأبعاد المالية المتنوعة للشركة الرؤية المنشودة، حتى مع تباين رؤية المتلقين للمعلومات المحاسبية، وعليه من الخطأ دوماً تقييم جودة الأرباح بمعزل عن محركات تلك الربحية.

وقام (Dechow et al. (2010 بتطوير أفكاره السابق طرحها في العام ٢٠٠٤، حيث صاغ مفهوم محدد لجودة الأرباح كان نصه على النحو التالي (P.1):

“Higher quality Earnings more faithfully represent the future of the firm’s fundamental earnings process that are relevant to a specific decision made by a specific decision-maker “

" الأرباح عالية الجودة هي تلك الأرباح التي تعبر بصدق عن مستقبل العمليات المؤسسية ذات الصلة بالأرباح، وتكون ملائمة لصناعة قرارات معينة من خلال صانع قرار محدد "

* حافظ Jamie Pratt على رؤيته فيما يتعلق بجودة الأرباح في الأصدارات المتنوعة من كتابه المتميز "Financial accounting in an economic context" والصادر منه إحدى عشر إصداراً، ذو تأليف منفرد حتى الإصدار التاسعة، ثم بالأشتراك مع Michael Peters بدءاً من الإصدار العاشرة، وتم الأطلاع على محتويات أكثر من إصدار من الكتاب فيما يتعلق برؤيته حول جودة الأرباح، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني: https://openlibrary.org/works/OL3271653W/Financial_Accounting_in_an_Economic_Context.

وبتلك الصورة فقد حدد Dechow et al. (2010) المقومات الرئيسية للأرباح الجيدة في مقومين، يتحدد الأول منهما في مصداقية تلك الأرباح في التعبير عن واقع الحال، ويتحدد الثاني في قدرة تلك الأرباح على الوفاء بالاحتياجات القرارية لكافة الأطراف ذات الصلة وبالشكل الذي يمكنهم من التنبؤ الموضوعي، وبمعنى أحر أكثر تحديداً، تتحدد جودة الأرباح بسلامتها وإمكانية الاعتماد عليها في التنبؤ.

وقامت الدراسة السابقة بتقسيم هذا المفهوم إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، يتحدد البعد الأول في الخصائص الإحصائية الرئيسية للأرباح، ويتحدد البعد الثاني في استجابة متلقي المعلومات لتلك الأرباح، ويتحدد البعد الثالث في المؤشرات الخارجية لجودة التقارير المالية، كما يشتمل المفهوم على أربع سمات رئيسية من الواجب تناولها عند قياس وتقييم جودة الأرباح، وتتحدد تلك السمات في: الديمومة " الأستقرار " وجودة المحاسبة الاستحقاقية Persistence and Accrual؛ وتمهيد الربح Earnings Smoothness؛ عدم التماثل الزمني Asymmetric Timeliness، والمعايرة Benchmarking، وعلى ذلك فالتقييم متعدد الأبعاد يستلزم قياس وتقييم تلك السمات الأربع، وأن توافر إحداها لا يترتب عليه بالضرورة توافر السمات الأخرى، ولم يكن Dechow et al. (2010)، جديداً أو ابتكارياً في تحديده لتلك الأبعاد وتلك السمات، ولكنه اعتمد على تراث فكري بدأه بحثياً Lev خلال عقد الثمانينيات وذلك من خلال جهوده المتميزة في مجال التحري عن جودة الأرباح المحاسبية (Lev, 1983; 1989)، والعودة لنفس القضية البحثية في العام ٢٠٠٨ (Lev et al., 2008).

ومع تعدد وجهات النظر حول مفهوم وماهية جودة الأرباح المحاسبية تبقى جهود Dechow هي الأكثر تميزاً وجاذبية بحثية في مجال تنظير وقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، ومع ذلك يحدد الباحث تعريفه الخاص لجودة الأرباح على النحو التالي:

" الأرباح الجيدة هي تلك الأرباح الناتجة عن منظومة محاسبية تتبنى مبادئ أو قواعد محاسبية تتسم بالملاءمة والقبول العام، وتنتج أرباح محاسبية يتوافر بها سلامة البناء وصدق التمثيل بما يعكس جودة المحتوى؛ وذلك من خلال ممارسات محاسبية رشيدة؛ وبالشكل الذي يسمح وبصورة موضوعية من التنبؤ بالقيمة المستقبلية للوحدة. "

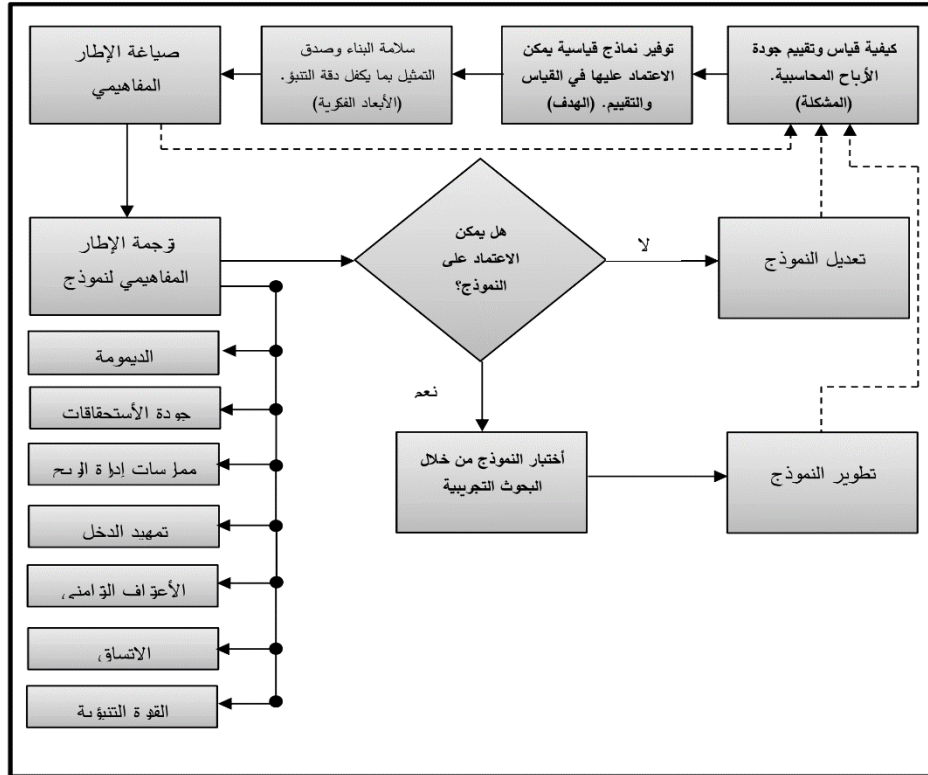
وتجدر الإشارة إلى أن الكتابات العربية التي تناولت مفهوم جودة الأرباح لم تخرج عن السياق العام السابق تناوله من خلال الكتابات الرائدة السابق عرضها، حيث لم تضيف أية أبعاد

جديدة للمفهوم (حمدان، ٢٠١٢؛ مليجي، ٢٠١٢؛ نور والعوادة، ٢٠١٧)، وجميعها اعتمد في الأساس على جهود المنظرين بخاصة أفكار Dechow.

ويخلص الشكل رقم (٢) كيفية ترجمة الإطار المفاهيمي لجودة الأرباح من خلال منهجية النمذجة المفاهيمية وفي إطار ما طرحه الأدب المحاسبي من أفكار ساهمت على نحو كبير في صياغة الإطار المفاهيمي لجودة الأرباح المحاسبية وكذلك رؤية الباحث وقناعاته، حيث تتحدد المشكلة الرئيسية في كيفية قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، وعلى ذلك يصبح الهدف توفير الآليات اللازمة للوفاء بمتطلبات القياس والتقييم.

ويتحدد الإطار المفاهيمي في تلك الحالة في الأبعاد الرئيسية لجودة الأرباح والمتمثلة في سلامة البناء وصدق التمثيل وبما يوفر الأساس المنطقي لسلامة التنبؤ، ويتم ترجمة هذا الإطار المفاهيمي إلى سبع فئات من النماذج، وتتحدد تلك الفئات في: الديمومة " الأستقرار " Persistence، وجودة الأستحقاق Accrual Quality، وممارسات إدارة الربح Earnings Management، وتمهيد الدخل " Smoothness " Income Smoothing، وعدم الاعتراف التزامني والتحفظ Asymmetric Timeliness and Conservatism، والاتساق والقابلية للمقارنة Consistence and Comparability، والقدرة التنبؤية Predictive Value، وتلك الفئات السبعة من النماذج قد يثبت صلاحيتها أو عدم صلاحيتها أو مستوى تلك الصلاحية من خلال تطبيقها في إطار البحوث التجريبية المحاسبية، وتتسق تلك الرؤية مع جهود السابقين وبخاصة جهود Dechow، ومع الاعتراف بخصوصية القدرة التفسيرية، حيث لن يتناولها الباحث في القسم الثالث من البحث لاحتوائها على تيار بحثي مكثف لا يسعه هذا البحث، واعتبارها على المستوى البحثي التجريبي مجال بحثي قائم بذاته، ويوضح الشكل رقم (٢) النمذجة المفاهيمية لجودة الأرباح.

شكل رقم (٢): النمذجة المفاهيمية لجودة الأرباح:



المصدر: من أعداد الباحث.

القسم الثالث: النمذجة القياسية لآليات قياس جودة الأرباح:

ساهمت العديد من الجهود البحثية في صياغة مجموعة من النماذج الكمية تتولى قياس جودة الأرباح، وسيتم تناولها بنفس ترتيبها الوارد بالشكل رقم (٢)، بإستثناء القدرة التنبؤية والتي تخرج عن نطاق تناول في هذا البحث نظراً لتفردها، وبذلك سيتم تناول الديمومة " الأستقرار"، وجودة الاستحقاقات، وممارسات إدارة الربح، وتمهيد الدخل، وعدم الاعتراف التزامي والتحفظ، والاتساق والقابلية للمقارنة، وتفصيلاتها على النحو التالي عرضه.

المجموعة الأولى: النماذج الكمية وثيقة الصلة بديمومة الأرباح " الأستقرار ":

تتناول تلك المجموعة عرض وتحليل نماذج قياس وتقييم جودة الأرباح من خلال ديمومة تلك الأرباح Earnings Persistence، أي أستقرار الأرباح في الأجل القصير واستمرار هذا الأستقرار في الأجل الطويل، ويشتمل ذلك بطبيعة الحال على قدرة الأرباح التاريخية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وبصورة تمكن من تقييم قدرة الشركة على الاستمرار Krishnan and Parsons (2008)، وقد تم تناول تلك النماذج تنظيرياً من خلال عديد الدراسات ومنها على سبيل المثال (Dechow and dichev, 2002; Dechow et al., 2010)، بينما تم تناولها تجريبياً من خلال العديد من الدراسات الرائدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر (Fairfield et al., 1996; Barth et al., 2001; Francis, 2004; Barua, 2006) واعتمدت تلك النماذج على صورتين فقط من المتغير التابع، تعبر الصورة الأولى عن الأرباح المُفصح عنها بقائمة الدخل أو وهي الأرباح الأساسية Fundamental Earnings وذلك وفق المصطلح المستخدم من خلال (Dechow et al. (2010، وتعبر الصورة الثانية عن صافي النقدية من العمليات التشغيلية وهي نتاج تحويل الصورة الاستحقاقية للأرباح الواردة بقائمة الدخل إلى الصورة النقدية الواردة بقائمة التدفقات النقدية، وتشتمل تلك المجموعة وبصورة رئيسية على المؤشرات الخمس الرئيسية التالية، مع قابلية الإضافة عليها تجريبياً بحسب رغبة الباحث والأهداف المراد تحقيقها:

- قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
- قدرة الأرباح الحالية والمؤشر الأستحقاقى على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
- قدرة مكونات السيولة والإيرادات غير العادية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
- قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية.
- قدرة مكونات السيولة والإيرادات غير العادية على التنبؤ بالنقدية التشغيلية المستقبلية.

وتفصيلاتها على النحو التالي:

(أ) قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

تناولت دراستي (Barua (2006) و Francis (2004)، القياس الكمي لقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية من خلال دالة الإنحدار التالية:

$$Y_t = a_0 + \beta_{t-1}X_{t-1} + \beta_{t-2}X_{t-2} + \dots + \beta_n X_n + \varepsilon$$

حيث:

Y_t : الأرباح التاريخية للفترة المالية t .

a_0 : ثابت دالة الإنحدار.

β : معامل تغير المتغير المستقل.

X_{t-1} : الأرباح التاريخية للفترة المالية $(t-1)$ ، وتعكس قدرة أرباح السنة السابقة على التنبؤ بأرباح السنة الحالية.

$\beta_n X_n$: الأرباح التاريخية للفترة المالية الأولى في السلسلة الزمنية، وتمثل أبعد فترة مالية عن الفترة المالية المتنبأ بها.

ε : الخطأ المعياري لدالة الإنحدار.

ويتم قياس الأرباح بمعدل العائد على الأصول، وتتوافر القدرة التنبؤية في حالة انخفاض الخطأ المعياري لدالة الإنحدار، وارتفاع قيمة معامل التحديد لها، كما يستند أحصائياً على العديد من المعلومات الإحصائية الأخرى، كالمعنوية الحقيقية، وبوآقي دالة الإنحدار، والعلاقة بين قيمة ف المحسوبة وقيمتها الجدولية، ومن الجائز الاعتماد على الأنحدار الخطي المتعدد، كما يمكن الاعتماد على السلاسل الزمنية وبخاصة أسلوب ARIMA وذلك في حالة توافر سلسلة زمنية مناسبة للتطبيق، ويميل الباحث إلى الإنحدار الخطي المتعدد نظراً لضعف السلاسل الزمنية المعتمد عليها في التحليل بخاصة في الحالة المصرية، وفي الحالة التي يتوافر بها اشتراطات السلامة الإحصائية يمكن الأقرار في تلك الحالة بتوافر خاصية الديمومة في الأرباح المحاسبية.

وأكدت دراسة (Dechow et al. (2010) على العديد من المشاهدات التجريبية عند تقييم ديمومة الأرباح وفق النموذج السابق ومن تلك المشاهدات:

- أ. يمكن الاعتماد فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الموضحة في دالة الإنحدار القياسية على المكونات التفصيلية للربحية، فبخلاف صافي الدخل بعد الضرائب يمكن الاعتماد على الدخل التشغيلي وصافي الدخل قبل الضرائب بل والدخل الشامل.
 - ب. يمكن الاعتماد على محركات الربحية سواء على مستوى الإيرادات أو مستوى التكاليف، وبالشكل الذي يعني لا يتم تقييم القدرة التنبؤية بمعزل عن تفصيلات الربحية ومحركاتها، وإلا كان المشهد منقوصاً، والرؤية التحليلية قاصرة.
 - ج. يمكن الاعتماد على محركات المخاطر Risk Drivers ومنها خصائص المنتج وطبيعته، وخصائص السوق، والشريحة السوقية، وهيكل التمويل، وحجم الشركة؛ فجميعها عوامل قد يكون لها تأثيرات جوهرية على الربحية.
- (ب) قدرة الأرباح التاريخية والمؤشر الأستحقاقى على التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

يتم تطوير دالة الإنحدار والمحددة في البند (أ) والسابق عرضه ليتضمن بخلاف الأرباح التاريخية " المؤشر الأستحقاقى Accruals " لتأخذ دالة الإنحدار القياسية الصورة التالية:

$$Y_t = a_0 + \beta_{t-1}X_{t-1} + b_{t-1}Accrual_{t-1} + \dots + \beta_n X_n + b_n Accrual_n + \varepsilon$$

حيث:

Y_t : الأرباح التاريخية للسنة المالية t .

X_{t-1} : الأرباح التاريخية للسنة المالية $(t-1)$ ، وتعكس قدرة أرباح السنة السابقة على التنبؤ بأرباح السنة الحالية.

$Accrual_{t-1}$: المؤشر الأستحقاقى للسنة المالية $(t-1)$ ، ويعكس قدرة المؤشر الأستحقاقى في الفترة المالية السابقة على التنبؤ بأرباح الفترة المالية الحالية.

n : الفترة المالية الأولى في السلسلة الزمنية " أبعد الفترات المالية عن الفترة المالية المتنبأ بها".

ε : الخطأ المعياري لدالة الإنحدار.

ويحسب المؤشر الأستحقاقى وفق مدخلين رئيسيين، المدخل الأول يعتمد بصورة أساسية على قائمة التدفقات النقدية، ووفق هذا المدخل يقوم البعض بحسابه بمقدار الفرق بين صافي الدخل بعد الضرائب وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ومن الدراسات الرائدة التي تحسبه بتلك الكيفية (Dechow et al. (1995) و (Barth et al. (2001، كما يقوم البعض بحسابه بمقدار الفرق بين الأرباح التشغيلية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ومن الدراسات الرائدة التي تحسبه بتلك الكيفية (Richardson (2003، وللحصول عليه في صورة معادلة يتم قسمة الفرق على متوسط إجمالي الأصول للفترة المالية، والمدخل الثاني يعتمد بصورة رئيسية على قائمة المركز المالي فقط وذلك من خلال المعادلة المحددة تاليه، وهناك العديد من الدراسات الرائدة التي اتبعت هذا المدخل ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر (Healy, 1985; Jones, 1991; Beisland, 2011):

$$Accrual_t = \Delta TCA_t - \Delta Cash_t - \Delta TCL_t + \Delta DCL_t - Dep, Imp_t$$

حيث:

ΔTCA : التغير في إجمالي الأصول المتداولة "Current Assets".

$\Delta Cash$: التغير في النقدية.

ΔTCL : التغير في إجمالي الالتزامات المتداولة "Current Liabilities".

ΔDCL : التغير في القروض قصيرة الأجل. "سواء القروض قصيرة الأجل أو المستحقات قصيرة الأجل من قرض طويل الأجل" "Debit as Current Liabilities".

Dpr and Imp : الأستهلاك والاضمحلال "Depreciation and Impairment".

t: الفترة المالية وتحسب كافة التغيرات من خلال الفرق بين رصيد نهاية الفترة المالية ورصيد نهاية السنة المالية.

ويتحدد المنطق العلمي للمؤشر الأستحقاقى في قياس حجم الفجوة بين الربح الأستحقاقى والربح النقدى، فكلما كانت تلك الفجوة صغيرة ؛ كلما دل ذلك على انخفاض الدور الذي تلعبه المحاسبة الأستحقاقية في توليد الأرباح، وما يتعلق بذلك من تقليص الدور الذي يمكن أن تلعبه الممارسات غير الموضوعية ذات الصلة بالاعتراف والتحفيز وممارسات إدارة الربح، كما أن رأس المال العامل بمكونيه الرئيسيين والمحدد في الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة هما التمرکز الرئيسى للمحاسبة الأستحقاقية وتطبيق أساس الأستحقاق، وهذا ما يفسر الاعتماد على المكونين عند حساب قيمة المؤشر الأستحقاقى، وكلما انخفضت قيمة المؤشر الأستحقاقى

كلما دل ذلك على انخفاض دور المحاسبة الاستحقاقية، وبالشكل الذي يقدم دلالات حول ضعف احتمالات تواجد ممارسات إدارة الربح.

(ج) قدرة مكونات السيولة والإيرادات غير العادية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

تناولت دراستي (Barua (2006)، و(Fairfield et al. (1996)، القياس الكمي للقدرة التنبؤية لكل من مكونات السيولة والإيرادات غير العادية، من خلال الاعتماد على دالة الإنحدار التالية:

$$Y_t = a_0 + \beta_{(1)t-1}X_{(1)t-1} + \beta_{(2)t-1}X_{(2)t-1} + \beta_{(3)t-1}X_{(3)t-1} + \varepsilon$$

حيث:

Y_t : الأرباح التاريخية للفترة المالية t ، وهي الفترة المالية المتنبأ بها.

$X_{(1)t-1}$: النقدية التشغيلية للفترة المالية السابقة $(t-1)$.

$X_{(2)t-1}$: مستحقات رأس المال العامل للفترة المالية السابقة $(t-1)$.

$X_{(3)t-1}$: الإيرادات غير العادية للفترة المالية السابقة $(t-1)$.

ε : الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

(جميع المتغيرات منسوبة إلى إجمالي الأصول)

(د) قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية:

تناولت دراسة (Barua (2006)، القياس الكمي لقدرة الأرباح الحالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية من خلال دالة الإنحدار التالية:

$$Y_t = a_0 + \beta_{t-1}X_{t-1} + \beta_{t-2}X_{t-2} + \dots + \beta_nX_n + \varepsilon$$

حيث:

Y_t : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة المالية t .

X_{t-1} : الأرباح التاريخية للسنة السابقة $(t-1)$.

β_nX_n : الأرباح التاريخية للسنة الأخيرة في السلسلة الزمنية.

ع: الخطأ المعياري لدالة الإنحدار.

(جميع المتغيرات منسوبة إلى إجمالي الأصول).

(هـ) قدرة مكونات السيولة والإيرادات غير العادية على التنبؤ بالنقدية التشغيلية المستقبلية:

تناولت دراستي (Barua (2006) و Barth et al. (2001)، تأثير مكونات السيولة والإيرادات غير العادية على التنبؤ بالنقدية التشغيلية من خلال دالة الإنحدار التالية:

$$Y_t = a_0 + \beta_{(1)t-1} \mathcal{X}_{(1)t-1} + \beta_{(2)t-1} \mathcal{X}_{(2)t-1} + \beta_{(3)t-1} \mathcal{X}_{(3)t-1} + \varepsilon$$

حيث:

Y_t : النقدية التشغيلية للسنة المالية t .

$\mathcal{X}_{(1)t-1}$: النقدية التشغيلية للسنة المالية $(t-1)$.

$\mathcal{X}_{(2)t-1}$: مستحقات رأس المال العامل للسنة المالية $(t-1)$.

$\mathcal{X}_{(3)t-1}$: الإيرادات غير العادية للسنة المالية $(t-1)$.

ع: الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

(جميع المتغيرات منسوبة إلى إجمالي الأصول).

ولم يكن تقييم خاصية " الديمومة Persistence " بمعزل عن الجدل البحثي حول جدارة أياً من المحاسبة الاستحقاقية والتدفقات النقدية في التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، حيث تشتمل المحاسبة الاستحقاقية بطبيعة الحال على المؤشرات المستخرجة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وتمثل نتاجاً لتطبيق أساس الأستحقاق ومبدأ المقابلة، بينما تتضمن قائمة التدفقات النقدية تسوية الربح الأستحقاقى وصولاً للربح النقدي، وشهد هذا التيار البحثي اهتماماً بحثياً مكثفاً، وجدل بحثي ملحوظ تم تناوله من خلال العديد من الدراسات المرجعية المتميزة ومنها (Yurt and Ergun, 2015; Mulenga and Bhatia; 2017) حيث انتهى العرض المرجعي لتلك الدراسات إلى الخلاصات التالية:

أ. توصل العديد من الدراسات إلى أفضلية المؤشرات الاستحقاقية مقارنة بالمؤشرات النقدية في مجال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبخاصة في الحالات التي تكون

- فيها المؤشرات الاستحقاقية نتاج منظومة محاسبية تتبنى القواعد المحاسبية وليس المبادئ، كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ب. توصل تيار مكثف من الدراسات إلى أفضلية المؤشرات النقدية مقارنة بالمؤشرات الاستحقاقية في مجال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها المؤشرات الاستحقاقية نتاج منظومة محاسبية تتبنى المبادئ المحاسبية وليس القواعد، كما في حالة غالبية دول العام التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية، ومن واقع مشاهدات الباحث تعد الدراسات المؤيدة لذلك أكثر بكثير من المؤيدة للنقيض " البند الأول".
- ج. توصل العديد من الدراسات إلى أفضلية الاعتماد على نموذج واحد يجمع بين المؤشرات الاستحقاقية والمؤشرات النقدية، حيث يحقق هذا الخليط نتائج متميزة مقارنة بالنماذج المشتملة على أيهما بصورة منفردة.
- د. توصل عدد محدود للغاية من الدراسات لعدم أفضلية أيّاً من المؤشرات الاستحقاقية أو المؤشرات النقدية في التنبؤ، مع وجود أفضلية ملحوظة لمحرركات الربحية ذاتها وبخاصة المبيعات.

المجموعة الثانية: نماذج القياس وثيقة الصلة بجودة الاستحقاقات:

تتضمن تلك المجموعة نماذج القياس التي اعتمدت وبصورة رئيسية على متغيرات رأس المال العامل في قياس جودة الأرباح المحاسبية، حيث يظهر بوضوح دور المحاسبة الاستحقاقية في المكونات الرئيسية لدورة رأس المال العامل والمتمثلة في الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وكذلك الاستهلاك والأضمحلال، وهي العناصر الرئيسية التي تكون محلاً للتسوية عند تسوية الربح الاستحقاقية وصولاً إلى الربح النقدي من عمليات التشغيل، وبخاصة ؛ العملاء والمخزون السلعي وعناصر التقدير الرئيسية كالأستهلاك والضرائب المقدمة، وهي وثيقة الصلة بممارسات إدارة الربح، ولكن نظراً لخصوصية تلك الممارسات فقد رأى الباحث أن يفرد لها مجموعة مستقلة يأتي نمذجتها في المجموعة الثالثة.

وقد تم تناول تلك النماذج من خلال العديد من الدراسات الرائدة، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر (Dechow et al., 1995; Givoly and Hayan, 2000; Defond and Park, 2001; Dechow and Dichev, 2002; Collins and Haribar, 2002; Dichev and Skinner, 2002; Begley and Freedman, 2004; Francis et al., 2005; Kothari et al., 2005; Barua, 2006; Lou, 2007) وتشتمل تلك النماذج على النماذج الثمانية التالية:

- تأثير النقدية التشغيلية على مستحقات رأس المال العامل.
- تأثير عدم التأكد على درجة الثقة في المعلومات المحاسبية.
- الانتهازية الإدارية والقيود المفروضة من المقرضين.
- فعالية تطبيق التحوط.
- معامل التحديد التفاضلي.
- التغيرات غير العادية في مستحقات رأس المال العامل.
- مقارنة التغيرات غير العادية لمستحقات رأس المال العامل.
- نموذج (Defond, and Park).

وتفصيلاتها على النحو التالي:

(أ) تأثير النقدية التشغيلية على مستحقات رأس المال العامل:

تم تناول هذا النموذج من خلال دراستي (2002) Lou و Dechow, and Dichev و (2007)، وذلك من خلال علاقة الانحدار لتأثير التدفقات النقدية من عمليات التشغيل في مستحقات رأس المال العامل

إن حساب المتغير بهذا الأسلوب يمنع التشويش الناتج عن المستحقات غير المرتبطة برأس المال العامل، ويقصد بها مستحقات الأجل الطويل، ويعتمد حساب هذا المتغير بصورة محددة على الإنحراف المعياري السالب لعلاقة الانحدار بين مستحقات رأس المال العامل، والنقدية المتولدة من عمليات التشغيل، وتأخذ دالة الانحدار الصورة التالية وفق رؤية (Lou 2007):

$$Y_t = a_0 + \beta_{t-1}X_{t-1} + \beta_{t-2}X_{t-2} + \dots + \beta_nX_n + \varepsilon$$

حيث:

Y_t : المستحقات المرتبطة برأس المال العامل خلال فترة مالية محددة من التحليل للعام t.

X_{t-1} : النقدية المتولدة عن عمليات التشغيل خلال الفترة المالية السابقة t.

β : معامل المتغير المستقل بدالة الانحدار.

ε : الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

n : الفترة المالية الأولى من السلسلة الزمنية محل التحليل.

(جميع المتغيرات منسوبة إلى متوسط إجمالي الأصول)

وقد اختلف حساب هذا المتغير عن الصورة الأساسية التي اعتمدها عليها Dechow, and Dichev (2002)، حيث يتم التنبؤ بمستحقات رأس المال العامل من خلال دالة الانحدار التالية:

$$Y_t = a_0 + \beta_{t-1}X_{t-1} + \beta_t X_t + \beta_{t+1}X_{t+1} + \varepsilon$$

حيث:

Y_t : المستحقات المتوقعة المرتبطة برأس المال العامل عن فترة مالية محددة t .

X_{t-1} : التدفقات النقدية التشغيلية عن الفترة المالية السابقة.

X_t : التدفقات النقدية التشغيلية عن الفترة المالية الحالية.

X_{t+1} : التدفقات النقدية التشغيلية عن الفترة المالية اللاحقة.

(جميع المتغيرات منسوبة إلى متوسط إجمالي الأصول)

ولا يختلف أسلوب حساب المتغير في جوهره بين الدراستين، وإن كان الباحث أكثر اقتناعاً بالنموذج الأول، لأنه أيسر في حساب متغيراته وأقل تعقيداً وبالشكل الذي يسهل معه تفسير الدلالات الإحصائية المرتبطة به من وجهة نظر محاسبية، ويدل انخفاض الانحراف المعياري لدالة الانحدار على امكانية الثقة في المعلومات المحاسبية لانخفاض الممارسات غير الموضوعية ذات الصلة بالتحفظ وممارسات إدارة الربح، وبالتالي امكانية الاعتماد عليها في التنبؤ في المراحل التالية من التحليل، ويرى الباحث أن انخفاض قيمة الانحراف المعياري لدالة الانحدار ليست الحكم الوحيد على قوة الدالة، ولكنها منظومة متكاملة من الدلالات الإحصائية، كعامل التحديد، والمعنوية الحقيقية، والعلاقة بين قيمة f المحسوبة، وقيمتها الجدولية، ولا يمكن الحكم على جودة دالة الانحدار بمجرد أن الانحراف المعياري لها صغير.

ويتم حساب المستحقات المرتبطة برأس المال العامل عن إحدى الفترات من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = \Delta CA_t - \Delta CL_t - \Delta cash_t + \Delta STD_t$$

حيث:

Y_t : المستحقات المرتبطة برأس المال العامل خلال فترة مالية محددة.

ΔCA_t : التغير في الاصول المتداولة خلال فترتين متتاليتين. " الفرق بين الأصول المتداولة بين رصيد نهاية الفترة ورصيد بدايتها".

ΔCL_t : التغير في الالتزامات المتداولة خلال فترتين متتاليتين.

$\Delta Cash_t$: التغير في النقدية خلال فترتين متتاليتين.

ΔSTD_t : التغير في المديونية قصيرة الأجل عن فترتين متتاليتين.

ويؤكد الباحث على مساحة التشابه الكبيرة بين معادلة كيفية حساب المؤشر الأستحقاقى السابق عرضها ضمن المجموعة الأولى من ناحية ومعادلة حساب مستحقات رأس المال العامل من ناحية أخرى، وذلك من خلال استبعاد الأستهلاك عند حساب مستحقات رأس المال العامل، ويمكن إرجاع ذلك لاحتمالات التلاعب المحدودة في الأستهلاك سواء من حيث طرق المعالجة أو المعدلات المستخدمة.

ويتم حساب النقدية المتولدة عن عمليات التشغيل عن فترة مالية محددة من خلال العلاقة التالية:

$$X_t = NE_t - Y_t + Dep_t.$$

حيث:

X : النقدية المتولدة عن عمليات التشغيل خلال فترة مالية محددة.

NE : صلفي الدخل بعد الضريبة للفترة المالية.

Y : المستحقات المرتبطة برأس المال العامل عن الفترة المالية.

Dep : الأستهلاك عن الفترة المالية.

ويتم استبعاد مستحقات رأس المال العامل عند حساب التدفقات التشغيلية وذلك لمنع التشويش، وقد شددت دراسة (Collins and Hribar (2002)، على ضرورة توخي الحذر عند بناء العلاقة بين النقدية التشغيلية والمستحقات المرتبطة برأس المال العامل، لأن الخطأ في حساب قيم هذا المتغير يؤدي إلى التشويش في المراحل التالية من التحليل.

(ب) تأثير عدم التأكد على درجة الثقة في المعلومات المحاسبية:

قامت دراسة (Lou (2007)، بإتباع نفس المنهجية المتبعة بالدراسات السابقة لقياس هذا المتغير كمياً، واعتمدت في القياس الكمي لخطر عدم التأكد الكامن بالمعلومات المحاسبية، على خمس متغيرات أساسية، وهي حجم الشركة، والتغير بالتدفقات النقدية، والتغير بإيراد المبيعات، وتكرار الخسارة، وطول فترة التشغيل، ويتفق ذلك مع رؤية (Francis et al. (2005، وهو أن تلك المتغيرات كفيلة بالتعبير عن عدم التأكد، ويتم حساب قيمة المتغيرات الخمس على النحو التالي:

حجم الشركة: اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول، ويرى الباحث أنه يمكن الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي للإيرادات العادية، ويعد هو الأدق، لأن الشركة في بعض الحالات من الممكن أن تملك أصول ضخمة، ومع ذلك لا تحقق إيرادات تتناسب مع تلك الأصول.

التغير في التدفقات النقدية: الإنحراف المعياري للتدفقات النقدية المتولدة من عمليات التشغيل، ويرى الباحث أن مخاطر عدم التأكد لا ترتبط فقط بالنقدية التشغيلية، ولكنها ترتبط بالنقدية المرتبطة بالعمليات الإستثمارية، والنقدية المرتبطة بالعمليات التمويلية، فإذا ما اشتمل الإطار الكمي على الأبعاد الثلاثة للنقدية، سواء التشغيلية، أو الإستثمارية، أو التمويلية، فمن المتصور أن يحقق نتائج أفضل.

التغير في إيراد المبيعات: الإنحراف المعياري لإيراد المبيعات، ويرى الباحث أن إيرادات المبيعات غير العادية قد تكون من العناصر المؤثرة على المبيعات أجمالاً، خاصة في الحالات التي يشهد فيها السوق عدم استقرار، ولذا من الممكن تقسيم التغير في إيراد المبيعات إلى تغير في الإيرادات العادية، وتغير في الإيرادات غير العادية.

تكرار الخسارة: نسبة الخسارة المحققة، ويرى الباحث أنه من الممكن التعبير عن هذا المتغير من خلال الإنحراف المعياري لمعدلات الربحية، حيث أن زيادة الإنحراف المعياري سوف تعكس التغيرات غير العادية بمعدلات الربحية، وهو ما يعد من المؤشرات على تزايد المخاطر المحيطة بالشركة.

طول فترة التشغيل: اللوغاريتم الطبيعي لفترة التشغيل والتي تحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{فترة التشغيل} = \{(360) \div (\text{إيراد المبيعات/متوسط العملاء})\} + \{(360) \div (\text{تكلفة البضاعة المباعة/متوسط المخزون})\}.$$

(ج) الإنتهازية الإدارية والقيود المفروضة من المقرضين:

اعتمدت دراسة Lou (2007)، في قياس هذا المتغير على معدل التغطية، والمحدد بنسبة الأرباح التشغيلية إلى الفوائد المدينة، وهو بذلك قد تبنى نفس الرؤية التي تبنتها دراسة Dichev (2002) and Skinner، ودراسة Begley and Freedman (2004)، وأضافت الدراسة نسبة الرفع المالي والمحددة بنسبة الديون إلى أجمالي مصادر التمويل، كنسبة تقليدية يعتمد عليها لقياس الإنتهازية الإدارية، حيث أن زيادة درجة الرفع المالي المصحوبة بإنخفاض معدل التغطية تعكس المزيد من الحرية الممنوحة للإدارة، وبالشكل الذي يجعل الشركة أكثر عرضة لتحقيق المديرين مصالح شخصية، على حساب مصلحة الملاك، ولذلك فإن إضافة المزيد من المؤشرات المالية في هذا الشأن سوف يدعم قياس هذا المتغير كنسب المديونية، ونسب الهيكل التمويلي .

(د) فعالية تطبيق التحوط:

اعتمدت دراسة Lou (2007)، في القياس الكمي لهذا المتغير على كل من نسبة المستحقات غير المرتبطة بعملية التشغيل إلى أجمالي الأصول، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وتتفق في ذلك مع دراسة Givoly and Hayn (2000)، حيث يتم حساب كلا المتغيرين على النحو التالي:

المستحقات غير المرتبطة بالتشغيل = (-) صافي الدخل (-) النقدية المتولدة من العمليات التشغيلية (+) الاستهلاك (-) المستحقات التشغيلية

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية لحق الملكية / القيمة الدفترية لحق الملكية.

ويمكن الحكم على فعالية تطبيق التحوط من خلال انخفاض نسبة المستحقات غير التشغيلية إلى الأصول، كما أن زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، واستقرار تلك النسبة خلال الفترات الطويلة يعكس مزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية.

ويرى الباحث أن انخفاض الإنحراف المعياري لكافة مؤشرات الربحية، وخاصة الأرباح التشغيلية، يمكن أن يدعم بصورة ملحوظة فعالية تطبيق التحوط، وذلك لأن استقرار معدلات الربحية يعكس الاتساق في تطبيق البدائل المحاسبية من سنة لأخرى، خاصة عند تتبع تلك المعدلات عن فترة زمنية طويلة، لتحديد دور التغيرات غير العادية، ويتفق الباحث في هذا الشأن مع رؤية Basu (1997).

(هـ) معامل التحديد التفاضلي:

اعتمدت دراسة Lou (2007)، في حساب هذا المتغير على دالتي انحدار للعلاقة بين مستحقات رأس المال العامل، والنقدية المتولدة من عمليات التشغيل، عن فترتين متتاليتين، وذلك من خلال طرح معامل التحديد للفترة الأولى من معامل التحديد للفترة الثانية، وهكذا لبقية السنوات، واعتبرت الدراسة أن انخفاض ناتج الطرح يعد دليلاً على فعالية تطبيق التحوط، وبالشكل الذي يدعم الثقة في المعلومات المحاسبية، ولم يتم تناول هذا المتغير من خلال أي دراسة سابقة أخرى.

(و) التغيرات غير العادية في مستحقات رأس المال العامل:

تناولت دراستي Barua (2006) و Dechow et al. (1995)، تتبع التغيرات غير عادية في مستحقات رأس المال العامل، وذلك من خلال بناء دالة انحدار للعلاقة بين مستحقات رأس المال العامل غير العادية، وعدد من المتغيرات تتحدد في مقلوب إجمالي الأصول، والفرق بين التغير في الإيرادات والتغير في العملاء، وهيكل الأصول، ويتم التعبير عن دالة الانحدار في صورتها القياسية على النحو التالي:

$$Y_t = a_0 + \beta_{1_t}X_{1_t} + \beta_{2_t}X_{2_t} + \beta_{3_t}X_{3_t} + \varepsilon$$

حيث:

Y_t : التغيرات غير العادية لمستحقات رأس المال العامل لفترة محددة t .

X_{1_t} : مقلوب إجمالي الأصول للفترة المالية السابقة.

X_{2_t} : (التغير في الإيرادات - التغير في العملاء) للفترة المالية السابقة.

X_{3_t} : نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول للفترة المالية السابقة.

ε : الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

(كافة قيم المتغيرات منسوبة إلى إجمالي الأصول)

ويدل انخفاض قيمة الخطأ المعياري على جودة المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية.

(س) مقارنة التغيرات غير العادية لمستحقات رأس المال العامل:

تناولت دراسة Barua (2006)، ودراسة Kothari et al. (2005)، أهمية المقارنة بين وسيطي متغير التغيرات غير العادية لرأس المال العامل بين الشركة والصناعة، حيث أن انخفاض قيمة هذا الفرق يقدم دلالات حول جودة الأرباح المحاسبية.

(ح) نموذج (Defond and Park 2001) :

يعتمد هذا النموذج في قياس جودة الأرباح المحاسبية على:

معامل الثقة = {مستحقات رأس المال العامل للسنة الحالية/إجمالي الأصول} - {مستحقات رأس المال العامل للسنة السابقة/إيراد مبيعات السنة السابقة} × إيراد مبيعات السنة الحالية

وانخفاض قيمة معامل الثقة يعني توافر دلالات حول جودة الأرباح المحاسبية.، وقد اعتمدت عليه دراسة Barua (2006)، ويرى الباحث أن معامل الثقة وفق تلك الكيفية غير كاف للحكم منفرداً على تلك الجودة، ولكنه يمكن الاعتماد عليه كمؤشر تكميلي، وللتأكيد فإن كافة المقاييس التي تم تناولها من خلال الدراسات السابقة اعتمدت بصورة أساسية على رأس المال العامل، وما يتعلق به من مستحقات، بالشكل الذي يعني الاعتماد على بُعدين فقط من المركز المالي وهما الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، ومع أغفال بقية عناصر المركز المالي، على اعتبار ليست محلاً للمحاسبة الاستحقاقية، والمؤشرات على هذا النحو لا تعكس الخصائص المالية للشركة على نحو متكامل، وبالتالي الحاجة إلى المزيد من الإسهامات البحثية في هذا الشأن.

المجموعة الثالثة: النماذج الكمية وثيقة الصلة بممارسات إدارة الربح:

لم تكن نماذج ممارسات إدارة الربح وليدة أمس القريب، حيث يعد نموذج Healy (1985) أول نموذج متكامل يتناول قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح، وفتح الباب بعد ذلك لتيار مكثف من الدراسات التي تناولت ممارسات إدارة الربح، سواء كنماذج قياسية أو كتطبيقات تجريبية، وما أنتجته تلك التوجهات البحثية من توجهات بحثية خرجت في الأساس من رحم ممارسات إدارة الربح؛ كممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية Real Earnings Management (REM)، وممارسات إدارة التدفقات النقدية Cash Flows Management (CFM)، وممارسات إعادة تبويب عناصر قائمة التدفقات النقدية Classification Shifting، وسيكتفي الباحث في هذا الجزء بخمس من النماذج الأكثر بصمة في التراث الفكري لممارسات إدارة الربح، وذلك وفق التسلسل التاريخي لتلك النماذج، بادئ بالأقدم تاريخياً وهو نموذج Healy (1985)، مع الإكتفاء بعرض نموذج واحد يتصل بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ونفس الحال لإعادة التبويب، ليشتمل العرض على سبع نماذج.

يعتمد نموذج (1985) Healy* في قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح على الاستحقاقات غير الاختيارية Non-Discretionary Accrual، وذلك على افتراض صعوبة قياس الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accrual ويتم قياس الاستحقاقات غير الاختيارية من خلال المعادلة القياسية التالية:

$$NDA_t = \frac{[\sum_n TA]}{T_Assets_{t-1}}$$

حيث:

NDA_t : الاستحقاقات غير الاختيارية للفترة المالية t .

$[\sum_n TA]$: أجمالي الاستحقاقات الكلية لجميع السنوات السابقة لفترة التحليل.

T_Assets_{t-1} : أجمالي الأصول للفترة المالية السابقة $t-1$. " الفترة المالية السابقة لفترة التحليل "

ويتم حساب الاستحقاقات الكلية عن فترة مالية محددة على النحو التالي:

$$TA_t = -Dep_t - XI_t + \Delta AR_t + \Delta Inv_t - \Delta AP_t - [\Delta TP_t + DEF_t]$$

حيث:

TA_t : الاستحقاقات الكلية للفترة المالية t .

Dep_t : الأستهلاك للفترة المالية t .

XI_t : البنود غير العادية للفترة المالية t .

ΔAR_t : التغير في العملاء خلال الفترة المالية t .

ΔInv_t : التغير في المخزون خلال الفترة المالية t .

* أكتشف الباحث وبصورة استوففته كثيراً فيما يتعلق بممارسات إدارة الربح تحديداً الكثير من الأخذ غير الصحيح من النماذج الأصلية، ولذلك اعتمد الباحث على الصورة الأصلية لكافة النماذج وبغض النظر عن الكثير من التناول التحريفي - النقل غير المدقق - من خلال البحوث التجريبية التي أخذت من تلك النماذج.

ΔAP_t : التغير في الدائنين " التشغيليين " خلال الفترة المالية t.

ΔTP_t : التغير في مستحقات ضريبة الدخل خلال الفترة t.

DEF_t : الجزء المستقطع من ضريبة الدخل المقدمة وتم اعتباره مصروفات عن الفترة المالية t.

مع ترجيح البنود غير العادية بمتغير " أصم " " واحد " في حالة الأعلان عن خطط حوافز المديرين بعد تحقق البنود غير العادية و " صفر " في غير ذلك من الحالات، ونفس الأمر مع متغير التغير في مستحقات ضريبة الدخل فتراجع بـ " واحد " في حالة الأعلان عن خطط الحوافز بعد تحقق الدخل و " صفر " في غير ذلك من الحالات، والمقصود بالترجيح هنا، ضرب المتغير في واحد أو صفر، وبالتالي تناوله في النموذج أو استبعاده.

ويقوم النموذج بقياس الاستحقاقات الاختيارية من خلال تأثير التغيير الطوعي للسياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة في الأرباح المُفصح عنها.

وتقوم فلسفة النموذج التنظيرية على الفصل بين الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals، والاستحقاقات غير الاختيارية Non-Discretionary Accruals، فأما الاستحقاقات الاختيارية فتلك الاستحقاقات التي يتوافر في معالجتها محاسبياً حرية تصرف سمحت بها المبادئ أو القواعد المحاسبية المطبقة نظراً لإفرادها لبدائل محاسبية متنوعة للمعالجة، وينتج عن تطبيق بديل محاسبي محدد منها فروق جوهرية مقارنة ببقية البدائل المحاسبية المتاحة لمعالجة نفس الاستحقاقات، أو تلك المعتمدة بطبيعتها على التقدير وعناصر عدم التأكد ومنها: الديون المشكوك فيها وتقادم المخزون والقيمة العادلة للأصول والأعمار الإنتاجية والتقادم التكنولوجي والالتزامات بموجب ضمانات، وأما الاستحقاقات غير الاختيارية فهي تلك الاستحقاقات التي لا يتوافر في معالجتها حرية تصرف نظراً لتوافر طريقة محاسبية واحدة لمعالجتها، أو لا يوجد فروق جوهرية بين نتائج تطبيق البدائل المحاسبية في حالة تنوعها، أو تلك التي لا يحيط بها عناصر عدم التأكد.

يفترض النموذج ثلاث قيم للاستحقاقات الكلية، القيمة الأولى وهي " صفر " والتي تعني عدم وجود ممارسات إدارة ربح، وهي نادرة الحدوث في الواقع التطبيقي، والقيمة الثانية " أقل من الصفر "، وتعني ممارسات إدارة ربح تسعى لتضخيمه عن الحقيقة وتعد تلك الممارسات هي الأكثر شيوعاً، والقيمة الثالثة " أكبر من الصفر " وتعني وجود ممارسات إدارة ربح تسعى لتقليصه عن الحقيقة، وتلك الممارسات أقل تواجداً في الواقع التطبيقي، ويهتم النموذج في الأساس بالربط بين حوافز المديرين وممارسات إدارة الربح.

قام DeAngelo (1986) بتقديمه نموذج الخالص بقياس ممارسات إدارة الربح، ويعد نسخة أكثر بساطة من نموذج Healy (1985)، حيث يأخذ الصورة القياسية التالية لقياس الاستحقاقات غير الاختيارية:

$$NDA_t = \frac{TA_{t-1}}{T_Assets_{t-1}}$$

حيث:

NDA_t : الاستحقاقات غير الاختيارية للفترة المالية t .

TA_{t-1} : الاستحقاقات الكلية للفترة المالية السابقة $t-1$.

$TAssets_{t-1}$: أجمالي الأصول للفترة المالية السابقة $t-1$.

ووفق رؤية Dechow et al. (1995) يعد نموذج Healy مناسب في حالة استقرار مكونات الاستحقاقات غير الاختيارية خلال السلسلة الزمنية، لاعتماده على فكرة الحساب التراكمي لمكونات الاستحقاقات الكلية، بينما يعد نموذج DeAngelo مناسب في حالة عدم استقرار مكونات الاستحقاقات غير الاختيارية خلال السلسلة الزمنية، وذلك لعدم اعتماده على فكرة الحساب التراكمي لمكونات الاستحقاقات الكلية، ومع ذلك يوجه انتقاد رئيسي لكل من النموذجين بشأن اعتمادهما على فرضية لا يؤيدها الواقع التطبيقي، وهو ثبات مدى تغير الاستحقاقات غير الاختيارية عبر الزمن، كما أنتقد Kaplan (1985) نموذج Healy وذلك في ناحيتين، الناحية الأولى الافتراض المسبق بثبات مدى تغير الاستحقاقات غير الاختيارية عبر الزمن، وهو افتراض غير واقعي ويتفق معه في ذلك Dechow et al. (1995)، والأمر الثاني أن عدم ثبات الاستحقاقات غير الاختيارية عبر الزمن ليس بالشرط أن يكون راجعاً لممارسات إدارة الربح، ولكن قد يكون ذلك راجعاً للعديد من العوامل الأخرى كتغيير السياسات المحاسبية وما يلحق بها من تغيير في الإجراءات والممارسات المحاسبية، ويضاف لذلك عناصر عدم التأكد الأخرى كخطط النمو المستقبلية ومواصفات المنتج وخصائص السوق وغير ذلك من عناصر عدم التأكد الأخرى، وعلى ذلك فتقييم النموذجين لممارسات إدارة الربح يغيب عنه الموضوعية الكافية وتجنح لاتهام المديرين بالإنتهازية دون وجود مبرر منطقي لتلك الرؤية المتحيزة.

قام Jones بتقديم نموده الأكثر شهرة في مجال قياس ممارسات إدارة الربح في العام ١٩٩١م، وقد كان نتاجاً فكرياً للعديد الانتقادات التي طالت النماذج السابقة لكل من Healy

وDeAnglo، حيث استبعد فرضية ثبات مدى التغير للاستحقاقات غير الاختيارية عبر الزمن،
ويأخذ قياس الاستحقاقات غير الاختيارية الصورة القياسية التالية:

$$NDA_t = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 (\Delta REV_t) + \alpha_3 (PPE_t)$$

حيث:

NDA_t : الاستحقاقات غير الاختيارية للفترة المالية t .

A_{t-1} : إجمالي الأصول عن الفترة المالية السابقة $t-1$.

ΔREV_t : التغير في إيرادات المبيعات وتحسب من خلال الفرق بين مبيعات فترتين متتاليتين ثم
القسمة على إجمالي أصول الفترة السابقة.

PPE_t : إجمالي الأصول الثابتة للفترة المالية t مقسوماً على إجمالي الأصول في الفترة السابقة
 $t-1$. " ويقصد بالحروف الثلاثة: "Property, Plant and Equipment" ويقصد كافة أنواع
الأصول طويلة الأجل.

$\alpha_1 .. \alpha_2 .. \alpha_3$: معاملات يتم الحصول عليها من خلال دالة الأنحدار والتي تأخذ الصورة
القياسية التالية:

$$TA_t = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 (\Delta REV_t) + \alpha_3 (PPE_t) + \varepsilon$$

حيث:

TA_t : الاستحقاقات الكلية للفترة المالية t ، مقسومة على إجمالي الأصول للفترة المالية السابقة $t-1$.

ε : الخطأ المعياري لدالة الأنحدار.

ومن خلال العرض القياسي للنموذج يمكن ملاحظة تركيز Jones على المحركات الرئيسية
للأرباح والمتمثلة بصورة رئيسية في الأصول طويلة الأجل وإيرادات المبيعات، مع الاحتفاظ
بالمكونات المعتادة والمتعلقة برأس المال العامل سواء النقدية أو العملاء أو المخزون السلعي أو
الالتزامات قصيرة الأجل حيث اعتبرها من السمات الرئيسية المتفردة، وعلى ذلك فقد جمع
النموذج بين أفكار السابقين حول دور رأس المال العامل ومحركات الربحية الرئيسية وبتلك

الكيفية فقد تناول النموذج كافة العناصر المحاسبية ذات الصلة بعدم التأكد، والذي يعد المحرك الرئيسي لممارسات إدارة الربح.

نجح النموذج وللمرة الأولى في مجال قياس ممارسات إدارة الربح في قياس الاستحقاقات الاختيارية، حيث اعتبرها النموذج مقدار الفرق بين الاستحقاقات الكلية لفترتين متتاليتين، وأطلق عليها الاستحقاقات غير العادية *Non-Normal Accrual*، ومنطق ذلك أن تغيرات الاستحقاقات الكلية في الأجل القصير لا يمكن أن تصنف على أنها تغيرات في الاستحقاقات غير الاختيارية، حيث لا يظهر تأثير التغير في تلك الاستحقاقات في الأجل القصير، وعلى ذلك فمنطق الأمور يستدعي تصنيف تلك التغيرات على أنها استحقاقات اختيارية، ومع القدر الكبير من القبول وشيوع تطبيق النموذج إلا أن النموذج قد تعرض للعديد من الانتقادات وتمثلت تلك الانتقادات في:

- أ. اعتماد النموذج على الفصل بين الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات غير الاختيارية أمر لا يؤيده الواقع التطبيقي، حيث أن جودة الأرباح تعتمد في الأساس على جودة الاستحقاقات، وجودة الاستحقاقات تعتمد في الأساس على جودة الاستحقاقات غير الاختيارية، وعلى ذلك فالمنطق العلمي للنموذج غير سليم (Davis-Friday, 2010).
- ب. الاستحقاقات الاختيارية والتي صنفها النموذج على أنها استحقاقات غير عادية *Non-Normal Accruals* ليس بالشرط أن تكون نتاجاً لإنتهازية الإدارة، ولكن قد تنشأ من قصور أو خطأ في تمثيل المعلومات المحاسبية، وقد تكون تلك الاستحقاقات غير عادية بطبيعتها دون أية تدخلات مسبقة من الإدارة وبخاصة البنود المحاسبية التي يحيط بها مساحة لا يستهان بها من عدم التأكد (Bernard and Skinner, 1996).
- ج. أغفل النموذج التغيرات الدورية التي قد تحدث بصورة دورية عن فترات تقل عن السنة المالية، وليكن الربع سنوية أو النصف سنوية، حيث ركز النموذج على التغيرات السنوية وتغاضى عن الأسباب الهيكلية الكامنة داخل الفترات الجزئية المكونة للسنة المالية (Defond and Park, 2001).
- د. استبعاد النموذج للتغير في العملاء عند حساب الاستحقاقات غير الاختيارية، وبالقدر الذي يثبت أن النموذج قد اعتبر التغير في المبيعات كاملاً من قبيل الاستحقاقات غير الاختيارية، وقد أثبت الواقع التجريبي تالياً عدم موضوعية ذلك، فجزء لا يستهان به من هذا التغير يمكن تصنيفه على أنه من الاستحقاقات الاختيارية (Dechow et al., 1995).

ومع ذلك يلقي نموذج Jones وما زال يلقي الكثير من القبول العام بين جموع الباحثين، وهذا لا يمنع من محاولات البعض تطويره، بالإضافة تارة، وبتغيير طريقة حساب المتغيرات تارة

أخرى، ويعد نموذج (Dechow et al. 1995) والمعروف بين جموع الباحثين بجونز المعدل Modified Jones، من أهم صور التطوير التي طالت النموذج الأصلي، حيث أخذ النموذج المطور الصورة القياسية التالية:

$$NDA_t = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 (\Delta REV_t - \Delta Rec_t) + \alpha_3 (PPE_t)$$

حيث:

ΔRec_t : معدل التغير في رصيد العملاء للفترة المالية t، ويحسب من خلال الفرق بين رصيد العملاء لفترتين ماليتين، وقسمة الفارق على أجمالي أصول الفترة المالية السابقة t-1، ومع ملاحظة أن حساب المعلمات الرئيسية الثلاثة للنموذج يتم حسابها كما في حالة النموذج الأصلي.

ولكن هل كان هذا التطوير جوهري أم كان من قبيل الترف البحثي، بالفعل كان هذا التطوير جوهري وزاد من موضوعية النموذج الأصلي ذاته، وذلك لأن النموذج الأصلي يعتبر المبيعات من مكونات الاستحقاقات العادية وبالتالي فتصنف على أنها استحقاقات غير اختيارية، وبالشكل الذي يصعب معه التلاعب بها سواء بالتقديم أو التأخير، ولكن أثبت الواقع التطبيقي أن تلك الرؤية قاصرة، وأن مساحة تدخلات المديرين في الاعتراف بالمبيعات مساحة كبيرة ولا يستهان بها، ولذلك كان لابد من تسوية تغيرات المبيعات بمقدار التغيرات التي تلحق بالعملاء، وبالتالي التغلب على أحد أوجه القصور الرئيسية في النموذج الأصلي، ويعد نموذج Dechow et al. (1995) من النماذج الأكثر قبولاً من الباحثين وبغض النظر عن البيئة التطبيقية محل التحليل .

والنماذج الأربعة السابق عرضها تعتمد بالكامل على الاستحقاقات بشقيها الاختياري " الاستحقاقات غير العادية"، وغير الاختياري " الاستحقاقات العادية"، وقد كانت هناك نقلة نوعية جديدة في مجال قياس ممارسات إدارة الربح من خلال نموذج Dechow and Dichev (2002)، والذي يأخذ الصورة القياسية التالية:

$$\Delta WC_t = \beta_0 + \beta_1 CFO_{t-1} + \beta_2 CFO_t + \beta_3 CFO_{t+1} + \varepsilon$$

حيث:

ΔWC_t : التغير في رأس المال العام عن الفترة المالية t.

CFO_t : التدفقات النقدية من عمليات التشغيل عن الفترة المالية t.

CFO_{t+1} : التدفقات النقدية من عمليات التشغيل عن الفترة المالية التالية $t+1$.

CFO_{t-1} : التدفقات النقدية من عمليات التشغيل عن الفترة المالية $t-1$.

ε : الخطأ المعياري لدالة الإنحدار.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات المتغيرات المستقلة بدالة الإنحدار

ويتم حساب التغير في رأس المال العامل من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta WC_t = \Delta AR + \Delta Inv - \Delta AP - \Delta TP + \Delta Other_CAssets$$

حيث:

ΔWC_t : التغير في رأس المال العامل خلال فترتين متتاليتين.

ΔAR : التغير في رصيد العملاء خلال فترتين متتاليتين.

ΔInv : التغير في رصيد المخزون خلال فترتين متتاليتين.

ΔAP : التغير في رصيد الدائنين خلال فترتين متتاليتين.

ΔTP : التغير في المستحقات الضريبية خلال فترتين متتاليتين.

$\Delta Other_CAssets$: التغير في بقية عناصر الأصول المتداولة بخلاف ما سبق تحديده خلال فترتين متتاليتين.

يقوم النموذج على أساس يؤيده الواقع التطبيقي، ويتحدد هذا الأساس في كون الخطأ المعياري ε لدالة الإنحدار المحددة عاليه يمثل المستحقات التي لم تتحول بعد إلى تدفقات نقدية، والانحراف المعياري لبواقي دالة الإنحدار لتلك الدالة يعد معبر موضوعي عن جودة الاستحقاقات، وبالتالي مستوى تواجد ممارسات إدارة الربح، حيث كلما كان الانحراف المعياري محدوداً كلما دل ذلك على جودة الاستحقاقات ومحدودية ممارسات إدارة الربح، بالإضافة للأشترطات الإحصائية العامة لدالة الإنحدار، من حيث انخفاض المعنوية الحقيقية، وارتفاع قيمة معامل التحديد، وجميعها معلمات إحصائية تؤيد إنخفاض ممارسات إدارة الربح خاصة في مجال الاستحقاقات الاختيارية.

وبتلك الصورة فقد اقترح النموذج الاعتماد على التدفقات النقدية من عمليات التشغيل واعتبرها متغيرات مستقلة، واحتفظ بالاستحقاقات ولكن كمتغير تابع، وذلك على اعتبار أن الاستحقاقات التي تتحول لتدفقات نقدية خلال الفترة لم تشملها ممارسات إدارة الربح، أما تلك الاستحقاقات التي لم تتحول لتدفقات نقدية فمن المحتمل أشتغالها على ممارسات إدارة ربح، وبتلك الصورة فقد فسّر النموذج المتغيرات العشوائية والمنعكسة في الخطأ المعياري لدالة الإحذار بكونها معياراً عن جودة الاستحقاقات وبالتالي مقياساً جيداً لممارسات إدارة الربح، ومع ذلك يرى الباحث أنه على الرغم من منطقية تلك الرؤية، إلا أن النموذج بهذا الشكل يقيس الاستحقاقات الكلية، ولكن لا يقسم تلك الاستحقاقات لاستحقاقات اختيارية وأستحقاقات غير اختيارية، على الرغم من افتراض النموذج أن الاستحقاقات الكلية ستتضمن فقط الاستحقاقات الاختيارية، وذلك لأن الاستحقاقات غير الاختيارية لا تظهر سوى مع توالي الفترات التحليلية، ولا تظهر على مستوى الفترة الواحدة، ويتفق الباحث في تلك الرؤية مع عديد النماذج التي قامت بالاعتماد على أفكار (Dechow and Dichev, 2002)، وقامت بتطوير هذا النموذج ولكنها لا تتمتع بنفس الريادة والخصوصية الفكرية التي نالها النموذج محل التحليل ومن تلك النماذج على سبيل المثال (McNicholask, 2002; Francis et al., 2005).

قام Roychowdhury (2006) *بتقديم نمودجه لاستكشاف ممارسات إدارة الربح من خلال الأنشطة الحقيقية تأسيساً على سعي المديرين نحو زيادة المبيعات من خلال سياسات إئتمانية وبيعية مرنة "ميسرة" وتخفيض سعر البيع وذلك من خلال المعادلة القياسية التالية:

$$\left(\frac{CFA_t}{TA_{t-1}}\right) = \alpha_0 + \alpha_1 \left(\frac{1}{TA_{t-1}}\right) + \beta_1 \left(\frac{S_t}{TA_{t-1}}\right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta S_t}{TA_{t-1}}\right) + \varepsilon_t$$

حيث:

CFA_t : التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن الفترة المالية t.

* يعد الحديث عن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية غير جديد بالمرة، فقد تم تناوله في العام ١٩٨٩ من خلال دراسة (Schipper, 1989)، وتعد تلك الدراسة من الدراسات المبكرة للغاية التي تناولت الإطار المفاهيمي لإدارة الربح من خلال الأنشطة الحقيقية، وسبقها دراسات عديدة تناولت هذا الإصطلاح، وهناك أربعة نماذج شائعة الأستخدام لإدارة الربح بالأنشطة الحقيقية، سواء خاصة بالمبيعات أو تكاليف الإنتاج، ويكتفي الباحث بعرض نموذج واحد منها وهو نموذج المبيعات ويعد الأكثر شيوعاً.

TA_{t-1} : إجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية السابقة $t-1$. قامت بعض البحوث التجريبية بالاعتماد على الأصول الثابتة وبعضها بالاعتماد على الأصول التشغيلية "

S_t : إجمالي المبيعات عن الفترة المالية t .

ΔS_t : التغير في المبيعات من خلال الحصول على الفرق بين مبيعات الفترة المالية t والفترة المالية السابقة $t-1$.

ε_t : الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

ويتم استكشاف ممارسات إدارة الربح من خلال إشارة المعلمتين β_1 و β_2 ، وذلك على النحو التالي:

أ. الإشارة الموجبة لهما تعني عدم وجود ممارسات لإدارة الربح، وذلك لأن التأثير الطردي يعني أن كل زيادة في المبيعات ستؤدي لزيادة في التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، وبما يعني وجود تناغم بين سلوك المبيعات وسلوك التدفقات النقدية التشغيلية، مع عدم أهمل القدرة التحديدية للنموذج ومعنويته الحقيقية، حتى لا يتم التفسير على نحو يشوبه القصور، فقد تكون الإشارة موجبة لهما، ولكن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة أو المعنوية الحقيقية تزيد عن المعنوية المفترضة، وبالتالي فالنتفسير يحتاج إلى قدر طيب من المعرفة الإحصائية.

ب. الإشارة السالبة لهما تعني وجود ممارسات لإدارة الربح، وذلك لأن التأثير العكسي يعني أن كل زيادة في المبيعات ستؤدي لنقص في التدفقات النقدية، وبالشكل الذي يعني أن الاعتراف بالمبيعات لم يكن مصحوباً بزيادة في التدفقات وبما يقدم دلالات على وجود ممارسات غير مرغوب فيها عند الاعتراف بتلك المبيعات كسياسات إئتمانية متساهلة أو تخفيض سعر البيع أو خصومات غير موضوعية، ونفس الحال على مستخدم النموذج أن ينتبه لمعنوية النموذج وقدرته التحديدية.

ج. من المفترض أن تكون إشارة المعلمتين متنسقة، بمعنى كلاهما موجب أو كلاهما سالب، ومع ذلك لم يتطرق النموذج للحالة التي تختلف فيها إشارة المعلمتين - هي حالة أستثنائية - ومع ذلك قد تتواجد تجريبياً بخاصة في السلاسل الزمنية الطويلة.

ولم يكن هذا النموذج ورغم شيعه تجريبياً بمنأى عن الإنتقادات وتحدت أهمها في:

أ. عدم الاتساق بين سلوك المبيعات وسلوك التدفقات النقدية التشغيلية ليس شرطاً أن ينسب إلى الممارسات غير المرغوب فيها، ولكنه قد يكون وثيق الصلة بمخاطر عدم التأكد المتعلقة بطبيعة المنتج وخصائص السوق وطبيعة المنافسة، بل والمخاطر ذات

الصلة بالإقتصاد الكلي كسعر الصرف ومعدل التضخم والسياسات المالية والنقدية في الدولة، وبالتالي فاستكشاف الممارسات بتلك الطريقة تنطلق من منظور غير متكامل، ويتفق الباحث في ذلك مع رؤية (Gunny, 2010).
ب. عدم القدرة على توفير التفسير المنطقي لمخرجات تشغيل النموذج وذلك في حالتين رئيسيتين، الحالة الأولى اختلاف إشارة المعلمتين الرئيسيتين في النموذج، والحالة الثانية عدم معنوية النموذج المتوصل إليه ولم يجد الباحث ما يؤيد رؤيته تلك في الدراسات التجريبية، ولكنها نتاج خبرة إحصائية.
ج. هناك العديد من البدائل الأكثر موضوعية لاستكشاف ممارسات إدارة الربح بالأنشطة الحقيقية، وهي بدائل أقل تحيزاً مقارنة بنموذج المبيعات ومنها نموذج المدفوعات الاختيارية ونموذج تكاليف الإنتاج ونموذج إعادة شراء الأسهم (Ali and Kamardin, 2018).

ويرى الباحث أن التحري عن ممارسات إدارة الربح بالأنشطة الحقيقية لا توفر رؤية موضوعية في حالة الاعتماد على نموذج واحد فقط منها، ولكن من المفضل دوماً الاعتماد على أكثر من نموذج في نفس الوقت، حيث يغطي كل منها بُعد محدد من أبعاد احتمالية وجود ممارسات لإدارة الربح.

قامت دراسة (McVay, 2006) بتقديم نموذج لتقدير ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة تبويب قائمة الدخل Classification Shifting، والذي يأخذ الصورة القياسية التالية والمتضمنة خمسة نماذج تتابعية:

(١)

$$CE_t = \beta_0 + \beta_1 CE_{t-1} + \beta_2 ATO_t + \beta_3 Accrual_{t-1} + \beta_4 Accrual_t + \beta_5 \Delta Sales_t + \beta_6 Negative \Delta Sales_t + \varepsilon_t$$

(٢)

$$\Delta CE_t = \Phi_0 + \Phi_1 CE_{t-1} + \Phi_2 \Delta CE_{t-1} + \Phi_3 \Delta ATO_t + \Phi_4 Accrual_{t-1} + \Phi_5 Accrual_t + \Phi_6 \Delta Sales_t + \Phi_7 Negative \Delta Sales_t + v_t$$

(٣)

Unexpected Core Earnings_t

$$= \text{Reprted Core Earnings}_t - \text{Estimated Core Earnings}_t$$

(٤)

$$\text{Unexpected Core Earnings}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{SI}_t + \varepsilon_t$$

(٥)

$$\text{Unexpected } \Delta \text{Core Earnings}_{t+1} = \eta_0 + \eta_1 \text{SI}_t + v_{t+1}$$

حيث:

CE_t : الأرباح الأساسية "Core Earnings" عن الفترة المالية t ، وتحسب على النحو التالي:

إيرادات المبيعات مطروحاً منها تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات البيعية والعمالة والإدارية مع ملاحظات عدم تضمين تلك المصروفات كافة عناصر الأستهلاك والأضمحلال، ومع ملاحظة قسمة تلك الأرباح على إيرادات المبيعات للحصول على المتغير في صورة معدل.

ATO_t : معدل دوران الأصول "Assets Turnover" عن الفترة المالية t ، ويحسب بقسمة إيرادات المبيعات مقسومة على متوسط الأصول التشغيلية خلال الفترة، ويحسب متوسط الأصول التشغيلية بجمع رصيد البداية ورصيد النهاية ثم القسمة على اثنين.

$Accrual_t$: المؤشر الأستحقاق عن الفترة المالية t ، ويحسب على النحو التالي:

الأرباح قبل البنود غير العادية مطروحاً منها التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ويتم التعبير عنه كمعدل بالقسمة على إيرادات المبيعات.

$\Delta Sales_t$: التغير في المبيعات خلال الفترة المالية t ، ويحسب بقسمة الفرق بين مبيعات الفترة المالية t والفترة المالية السابقة $t-1$ على مبيعات الفترة المالية السابقة.

$Negative \Delta Sales_t$: التغير في المبيعات عن الفترة المالية t ، ويتم التعويض بقيمته كما هو إذا كان سالباً، أما إذا كان غير ذلك يتم التعويض عنه بالقيمة " صفر "، وعلى ذلك ففكرته تختلف عن فكرة المتغير " الأصم " Dummy Variable.

ΔCE_t : التغير في الأرباح الأساسية عن الفترة المالية t ، ويحسب من خلال قسمة الفرق بين الأرباح الأساسية عن الفترة المالية t والفترة المالية السابقة $t-1$ على الأرباح الأساسية للفترة المالية السابقة $t-1$.

ΔCE_{t-1} : التغير في الأرباح الأساسية عن الفترة المالية $t-1$ ، ويحسب من خلال قسمة الفرق بين الأرباح الأساسية عن الفترة المالية $t-1$ والفترة المالية السابقة $t-2$ على الأرباح الأساسية للفترة المالية السابقة $t-2$.

Reprted Core Earnings_t: الأرباح الأساسية المُفصح عنها بقائمة الدخل عن الفترة المالية t .

Estimated Core Earnings_t: الأرباح الأساسية المقدرة والمتحصل عليها معيارياً من خلال الصورة القياسية الأولى الواردة في النموذج.

SI_t: البنود الخاصة "Special Items" عن الفترة المالية t وهي العناصر التي تكون محلاً لإعادة تبويبها، ويحددها الباحث بالتفصيل تالياً.

ε, \dots, v : معاملات الخطأ المعياري لدوال الانحدار، وتمثل مجموعة المتغيرات العشوائية غير المتضمنة بدالة الانحدار، ومن الشائع استخدام الرمز v للتعبير عن المعلومات الأخرى بخاصة في مجال تحليل السلاسل الزمنية.

يقوم النموذج على مجموعة الأسس التالية:

أ. ينطلق النموذج من فكرة أساسية تقوم على الإنتهازية الإدارية Managerial Opportunism التي يقوم بها المدبرون للوفاء بالتنبؤات المالية والتوقعات ولأشباع دوافعهم الخاصة، وذلك من خلال تحريك البنود الخاصة المدعمة للأرباح من فئتها الواجبة وهي البنود غير العادية إلى فئة الأرباح الأساسية، والأبقاء على البنود الخاصة غير المدعمة للأرباح ضمن فئتها الواجبة، وذلك للتهرب من تعريف الجهات التنظيمية ذات الثقل في نشر التقارير المالية وبالتالي توجيه المستثمرين، كما في حالة قاعدة البيانات المالية الأمريكية الشهيرة Compustat.

ب. يتحدد تقدير ممارسات إدارة الربح من خلال تأثير البنود الخاصة في الأرباح غير العادية، حيث أن وجود هذا التأثير بصورته المعنوية يعني وجود ممارسات إدارة ربح من خلال إعادة تبويب البنود الخاصة، بينما غياب التأثير المعنوي لتلك

- البنود يعني غياب هذا النوع من ممارسات إدارة الربح، ونفس الأمر بالنسبة لتأثير البنود غير العادية في تغيير الأرباح غير العادية، ويمثل ذلك الصورة القياسية الرابعة والخامسة في النموذج.
- ج. يتم تقدير الأرباح الأساسية معيارياً من خلال الصورة القياسية الأولى، ويتم تقدير تغيير تلك الأرباح من خلال الصورة القياسية الثانية، وتعد من الأمور المتاحة والميسرة في كافة برمجيات التحليل الأحصائي.
- د. يتم الحصول على الأرباح غير العادية - وهي المحرك الرئيسي للنموذج - من خلال الفرق بين الأرباح الأساسية المُفصح عنها بقائمة الدخل والأرباح الأساسية المقدره معيارياً والسابق الحصول عليها في البند (ب).
- هـ. تتضمن البنود الخاصة صور متنوعة من البنود غير العادية ذات معدل التكرار المنخفض، وقد تكون ذات تأثير جوهري في صياغة رؤية متلقي المعلومات المحاسبية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الخسائر ذات الصلة بالكوارث الطبيعية كالزلازل والبركين والفيضانات والجائحات الكونية كالكورونا، وخسائر الوقود والطاقة والقوى المحركة، والفوائد على أفساط المتأخرات الضريبية، وربح أو خسارة إعادة شراء السندات، والديون المعدومة، واضمحلال الأصول، ونتائج وقف خطوط الإنتاج، ومصروفات إعادة الهيكلة، والتعويضات القضائية، وأعدام الديون، وأعباء جدولة الديون، والأعباء ذات الصلة بالدمج والإندماج، حيث أن بعضها محدد من خلال قاعدة البيانات الأمريكية الشهيرة Compustat: Comustat Manual Guide, Data Definition, 2000, (Johnson ch 5, P.262:263) وبعضها تم تناوله من خلال الجهود البحثية (et al., 2011)، وذلك لأن قاعدة البيانات فتحت مساحة لما يستجد من بنود خاصة تحت فئة بنود غير متكررة Non-Recurring Items.

وعلى الرغم من القبول الموسع للنموذج لم يخلو الأمر من بعض الإنتقادات التي طالته والتي لم تنتقص منه في حد ذاته ولكنها تناولت تأثير التصنيف غير الموضوعي للبنود الخاصة ومن تلك الإنتقادات:

- أ. أثبتت العديد من البحوث التجريبية أن ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة التبيوب غير مؤثرة في قيمة الشركة فردياً، وذلك لأن إعادة التبيوب يرتبط في الغالب بأحداث استثنائية ولا تعد إنعكاساً لأحداث لها طبيعة الدوام (Alfonso et al., 2012).
- ب. لم يراعي النموذج وبالقدر الكافي جودة المستحقات، حيث أن الشركات ذات المؤشر الأستحقاق المنخفض " اقتراب الربح الأستحقاق من الربح النقدي " والبنود الخاصة

الكبيرة غير المدعومة للأرباح الأساسية " مصروفات أو خسائر " لديها قدرة أكبر على توليد أرباح مستقبلية غير عادية وعليه فنموذج McVay يشتمل على رؤية متحيزة (Dechow and Ge, 2006).

ويرى الباحث أن علاقة ممارسات إعادة التوبيب بقيمة الشركة ما زالت في مرحلة مبكرة من الجدول البحثي، حيث تعد تلك العلاقة هي المبرر المنطقي لجدوى النموذج، وفي غيابها يفقد النموذج الكثير من جاذبيته العلمية.

المجموعة الرابعة: النماذج وثيقة الصلة بتمهيد الدخل:

يعد تمهيد الدخل *Income Smoothing** أقدم تاريخياً على مستوى التناول البحثي من ممارسات إدارة الربح، حيث بدأت تلك الجهود خلال فترة الستينيات والسبعينيات من خلال العديد من الجهود البحثية ومنها على سبيل المثال (Copeland and Licastro, 1968; Barefield and Comiskey, 1971; Beidleman, 1973) حيث يمكن تحديد ماهية وجوه تمهيد الدخل بأنه:

" مجموعة الممارسات المحاسبية التي تسعى بصورة رئيسية إلى الحد من التقلبات غير المرغوب فيها في الأرباح المحاسبية المُفصح عنها وبالشكل الذي يؤدي إلى أتساق تلك الأرباح من فترة مالية لأخرى ؛ وذلك من خلال الاعتماد على العديد من الأساليب ومنها تغيير السياسات والبدائل المحاسبية وإعادة توبيب البنود والتحيز في الاعتراف، وتستند تلك الممارسات على العديد من الدوافع كالرغبة في تحقيق مزايا ضريبية أو مزايا تمويلية من خلال الرسالة الإعلامية الموجهة لمتلقي المعلومات المحاسبية، وكذلك تحقيق مزايا سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي "، وقد تناول العديد من الدراسات المفهوم في إطار الماهية المذكورة عاليه وكذلك الدوافع، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال (Grant et al., 2009; Dechow et al., 2010; Chen, 2013; Al-taie et al., 2017; Amina, 2018; Kendry et al., 2020).

*المنتشر في عناوين البحوث إصطلاح تمهيد الدخل *Income Smoothing*، وفي متن تلك البحوث نجد إصطلاح تمهيد الربح *Earnings Smoothing*، ويستخدمان كمترادفان، واعتمد الباحث على الإصطلاح المعتاد في الكتابات العربية وهو تمهيد الدخل وليس تمهيد الربح.

يتم تقسيم ممارسات تمهيد الدخل إلى نوعين أساسيين، تم تناولهما من خلال العديد من الدراسات ومنها على سبيل المثال (Bao and Bao, 2004; Al-taie et al., 2017) ومضمونها على النحو التالي:

أ. تمهيد الدخل الطبيعي " التلقائي " " غير المتعمد " Natural Smoothing: مجموعة الممارسات المحاسبية التي اعتادت الوحدة على اتباعها، وتؤدي بطبيعتها إلى الحفاظ على اتساق الدخل من فترة مالية لأخرى، أي ممارسات محاسبية لا يتم تطبيقها على وجه الاستثناء، ولكن تطبق على وجه الاعتياد، وتكون غير مصحوبة بضغوط إدارية.

ب. تمهيد الدخل المتعمد Intentional Smoothing: مجموعة الممارسات المحاسبية التي يتم الأخذ بها على وجه الاستثناء وليس الاعتياد وتؤدي إلى تمهيد الدخل، ويشتمل تمهيد الدخل المتعمد على نوعين، يتضمن النوع الأول ممارسات تمهيد الدخل من خلال الأنشطة الحقيقية Real Smoothness حيث يتم التمهيد من خلال التلاعب في الأنشطة الحقيقية، ويتضمن النوع الثاني ممارسات تمهيد الدخل من خلال التحيز والتطبيق غير الموضوعي لقواعد الاعتراف بخاصة للعناصر المدعمة للأرباح، ولذلك يطلق عليه التمهيد الأبداعي أو المصطنع Imaginary or Artificial Smoothness

قام (Beidleman 1971) بقياس ممارسات تمهيد الدخل بمقدار الفرق بين الأرباح المحاسبية المُفصح عنها والأرباح العادية، ويتم احتساب الأرباح العادية من خلال السلوك التاريخي للأرباح وفي ضوء معدل نمو ثابت، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الصورة القياسية التالية:

$$Earnings\ Smoothness_{i,t} = Reported\ Earnings_{i,t} - Normal\ Earnings_{i,t}$$

والقيمة الموجبة تعكس وجود ممارسات لتمهيد الربح، مع توافر مرونة ومساحة حرية للاعتماد على صور متنوعة من الأرباح، سواء الربح بعد الضريبة أو قبلها، أو الربح من العمليات المستمرة... إلخ، وقد كان النموذج من الأفكار المبكرة للغاية للأستدلال على وجود ممارسات تمهيد الدخل.

يعد نموذج (Eckel 1981) من أكثر نماذج تمهيد الدخل شيوعاً وقبولاً من قبل الباحثين، ويأخذ الصورة القياسية التالية:

$$SB_{i,t:n} = CV \Delta S_{i,t:n} - CV \Delta I_{i,t:n}$$

حيث:

$SB_{i,t}$: سلوك تمهيد الدخل للشركة i خلال السلسلة الزمنية المحصورة بين الفترة المالية الأولى t والفترة المالية الأخيرة n . "Smoothing Behavior"

$CV \Delta S_{i,t}$: القيمة المطلقة لتباين معدل تغير المبيعات للشركة i خلال الفترة المالية محل التحليل والمحددة بالسلسلة الزمنية المحصورة بين الفترة المالية الأولى t والفترة المالية الأخيرة n ، ويحسب تغير المبيعات على مستوى الفترة المالية الواحدة بمقدار الفرق بين مبيعات الفترة المالية ومبيعات الفترة المالية السابقة، وقسمة الفرق على الفترة المالية السابقة.

$CV \Delta I_{i,t}$: القيمة المطلقة لتباين معدل تغير الربح للشركة i خلال الفترة المالية محل التحليل والمحددة بالسلسلة الزمنية المحصورة بين الفترة المالية الأولى t والفترة المالية الأخيرة n ، ويحسب تغير الربح على مستوى الفترة المالية الواحدة بمقدار الفرق بين ربح الفترة المالية وربح الفترة المالية السابقة، وقسمة الفرق على الفترة المالية السابقة.

ويتم تفسير مخرجات النموذج في ضوء مقدار سلوك تمهيد الربح على النحو التالي:

- أ. إذا كان مقدار الفرق سالب، في تلك الحالة يمكن الأقرار بعدم وجود ممارسات لتمهيد الربح، وتفسير ذلك أن التغير في المبيعات صعوداً وهبوطاً صاحبه نفس القدر من التغير في الأرباح، وبالشكل الذي يعكس غياب ممارسات تمهيد الربح.
- ب. إذا كان مقدار الفرق موجب أو صفر في تلك الحالة يمكن الأقرار بوجود ممارسات لتمهيد الربح، وتفسير ذلك أن التغير في المبيعات صعوداً وهبوطاً لم يؤثر بنفس القدر على الأرباح، وبالشكل الذي حافظ على أتساق الأرباح من خلال ممارسات التمهيد.
- ج. كما يستدل على ممارسات تمهيد الربح من خلال قسمة تباين معدل تغير الربح على تباين معدل تغير المبيعات، حيث أن وقوع ناتج القسمة بين (-1) و $(+1)$ يعني الأقرار بوجود ممارسات لتمهيد الربح.

كما قدم Bowen et al. (1987) نموذج وجد استحصاناً تجريبياً ملحوظ حيث يتم الاستدلال على ممارسات التمهيد من خلال الصورة القياسية التالية:

$$SB_{i,t} = Var (\Delta CFO)_{i,t} / Var (\Delta NI)_{i,t}$$

حيث:

$SB_{i,t}$: سلوك تمهيد الدخل للشركة i خلال الفترة المالية t .

$Var(\Delta CFO)_{i,t}$: تباين معدل التغير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة المالية t ، ويحسب معدل هذا التغير من خلال الفرق بين التدفقات النقدية للفترة المالية t والفترة المالية $t-1$ ، ثم القسمة على التدفقات النقدية في الفترة المالية $t-1$.

$Var(\Delta NI)_{i,t}$: تباين معدل التغير في صافي الدخل للشركة i خلال الفترة المالية t ، ويحسب معدل هذا التغير من خلال الفرق بين صافي الدخل للفترة المالية t والفترة المالية $t-1$ ، ثم القسمة على صافي الدخل في الفترة المالية $t-1$.

وكلما زادت قيمة مقدار السلوك كلما دل ذلك على وجود ممارسات لتمهيد الدخل، ولم يحدد النموذج الأصلي قيمة معيارية يمكن الاعتماد عليها لتقدير تلك الممارسات، ويرى الباحث أن زيادة قيمة السلوك عن الواحد الصحيح دالاً على وجود ممارسات تمهيد مؤثرة.

واقترح (Dechow and Schrand 2004) الاعتماد على صورتين قياسيتين للأستدلال على ممارسات تمهيد الربح، حيث تأخذ الصورة الأولى المعادلة القياسية التالية:

$$SB_{i,t} = \sigma(NI_{i,t}) / \sigma(CFO_{i,t})$$

حيث:

$SB_{i,t}$: سلوك ممارسات تمهيد الدخل.

$\sigma(NI_{i,t})$: الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول مؤسساً على صافي الدخل بعد الضريبة، مع مراعاة القسمة على رصيد الأصول في بداية الفترة المالية وليس نهايتها.

$\sigma(CFO_{i,t})$: الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول مؤسساً على التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، مع مراعاة القسمة على رصيد الأصول في بداية الفترة المالية وليس نهايتها.

وكلما زادت قيمة ناتج القسمة كلما دل ذلك على انخفاض ممارسات تمهيد الدخل، ولم يحدد النموذج الأصلي قيمة معيارية لهذا التقدير، ومنطق النموذج أنه كلما كانت تغيرات الربح غير مصحوبة بتغيرات مماثلة في التدفقات النقدية من عمليات التشغيل كلما دل ذلك على غياب ممارسات تمهيد الربح.

وتأخذ الصورة الثانية العلاقة القياسية التالية:

$$SB_{i,t} = \rho (Acc_{i,t}) \text{ and } (CFO_{i,t})$$

حيث:

ρ : معامل الارتباط.

$Acc_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة والفترة المالية، مقسومة على إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية.

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية من عمليات التشغيل للشركة والفترة المالية، مقسومة على إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية.

وكلما زادت قيمة معامل الارتباط، كلما دل ذلك على انخفاض ممارسات تمهيد الربح، ولم يحدد النموذج الأصلي القيمة المعيارية لهذا الاستدلال.

ومع تلك النمذجة لممارسات تمهيد الدخل يرى الباحث:

- أ. توقفت حدود تلك النماذج عند حدود الاستدلال على وجود تلك الممارسات من عدمه، ولكنها لم تنطرق إلى تشريح تحليلي لتلك الممارسات، من حيث نوعيتها وأكثرها تواجداً في الواقع التطبيقي، أي أنها نماذج كاشفة وليست نماذج تحليلية.
- ب. ركزت النماذج بصورة رئيسية على التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والعلاقة بين الربح الأستحقائي والربح النقدي والمبيعات، ولم تنطرق إلى محركات تعد أساسية للربحية ومنها على سبيل المثال محركات مالية كهيكل التكاليف والهيكل التمويلي، ومحركات المخاطر كطبيعة السوق وسمات المنتج وخصائص المستهلكين...إلى غير ذلك من المحركات الهامة.

المجموعة الخامسة: الاعتراف غير التزامني والتحفظ المحاسبي:

شغل التحفظ المحاسبي Conservatism الأدب المحاسبي دوماً بالتنظير تارة والتجريب تارة أخرى، ومع تلك المساحة الكبيرة من الأهمية، لا يوجد تعريف متفق عليه لهذا المصطلح، ومع ذلك فقد قدمت قائمة المفاهيم الأمريكية الثانية Statement of Concepts No.2 في مقدمتها الإصطلاحية التعريف التالي للتحفظ:

“A prudent reaction to uncertainty to try to ensure that uncertainty and risks inherent in business situations are adequately considered “

" رد فعل متقطن لحالة عدم التأكد في محاولة لضمان أن تلك الحالة والمخاطر الكامنة في مختلف المواقف ذات الصلة بالنشاط تم أخذها في الاعتبار على نحو كاف " .

وجد الباحث من خلال المسح التنظيري وجود ثلاث دراسات تتصدر المشهد البحثي، حيث تتحدد الدراسة الأولى في دراسة (Basu (1997)، والدراسة الثانية في دراسة Givoly and Hayn (2000)، بينما تحددت الثالثة في (Watts (2003, Part one and Two)، حيث يمكن الأدعاء بصورة تقترب من اليقين أن الدراستين قد أسسا بالفعل لتيار بحثي مكثف تناول التحفظ المحاسبي.، حيث نجحت الدراستان في صياغة جهود السابقين في إطار مفاهيمي متكامل من خلال Watts، وإطار تحليل يغلب عليه التجريب من خلال Basu (1997)، وقدم Basu (1997) في صفحته السابعة التعريف التالي للتحفظ:

“Accounting Conservatism as a tendency on the part of Accountants to require a Higher degree of verification for recognizing good news as gain than bad news as Losses in financial statements, resulting in accounting Earnings being timelier in its recognition of bad news than in its recognition of good news “

" التحفظ المحاسبي هو ميل " توجه " شريحة من المحاسبين نحو درجات عالية من التحقق (التحري) للأعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح مقارنة بالأخبار السيئة (غير الجيدة) كخسارة وذلك عند أعداد القوائم المالية، وبالشكل الذي يجعل الأرباح المحاسبية أكثر تزامنية مع الاعتراف بالأخبار السيئة مقارنة بالاعتراف بالأخبار الجيدة. "

بينما قام Givoly and Hayn (2000, P.292) بإستنتاج جوهر التحفظ المحاسبي من خلال مسح تنظيري أشتمل على شريحة عريضة من الدراسات التي تناولت هذا المفهوم، واشتق المفهوم التالي:

“Conservatism is that it is a selection criterion between accounting principles that leads to the minimization of Cumulative reported earnings by slowly revenues recognition, Faster expense Recognition, Lower Assets Valuation, and Higher liabilities valuation “

" التحفظ المحاسبي هو الإطار المعياري المنظم لأختيار المبادئ (البدائل) المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح التراكمية المفصح عنها من خلال الاعتراف البطيء بالإيرادات والاعتراف السريع بالمصروفات والاعتراف بالتقييم الأقل للأصول والتقييم الأعلى للالتزامات "

وقام (Watts (2003, Part one, P.3 بتعريف التحفظ المحاسبي على النحو التالي:

"Conservatism is defined as the deferential Verifiability required for recognition of profit versus losses, its extreme form is the traditional conservatism adage: Anticipate no profit but anticipate all losses."

" يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بكونه التحقق التفضيلي للاعتراف بالأرباح مقارنة بذلك التحقق عند الاعتراف بالخسارة، إنه صورة متشددة للمقولة المأثورة: لا تستيق الأرباح واستيق كافة الخسائر."

ويمكن تقسيم التحفظ المحاسبي إلى نوعين رئيسيين، التحفظ الشرطي " المشروط " Unconditional Conservatism، والتحفظ غير المشروط Conditional Conservatism، وقد تم تناول هذا التصنيف من خلال العديد من الدراسات ومنها على سبيل المثال (Baus, 1997; Watts, 2003; Givoly et al., 2007)، وموجزهما على النحو التالي:

أ. التحفظ الشرطي " المشروط ": هو التحفظ الناتج عن الالتزام بالاعتراف التزامي للخسائر وغياب نفس القدر من التزمانية عند الاعتراف بالأرباح، أي التحفظ الناتج عن أسبقية الاعتراف بالأخبار غير الجيدة على حساب الاعتراف بالأخبار الجيدة، وبالتالي تأجيل الاعتراف بالأرباح للفترة المالية التالية، ولعل ذلك سر تسميته بالتحفظ اللاحق، ويرتبط التحفظ الشرطي بصورة أساسية بالبدائل المحاسبية ذات الصلة بالعمليات التشغيلية ودورة رأس المال العامل.

ب. التحفظ غير الشرطي " غير المشروط ": هو التحفظ الناتج عن الاعتماد على بدائل محاسبية تحفظية في مرحلة نشأة الأصل أو الالتزام، ويترتب على تلك البدائل التحوط من خلال تخفيض قيمة الأصل وزيادة مقدار الالتزام؛ وبالشكل الذي يخفض من صافي القيمة الدفترية للأصول، ولعل ذلك سر تسميته بالتحفظ السابق، وعلى ذلك يرتبط التحفظ غير الشرطي بصورة أساسية بالبدائل المحاسبية ذات الصلة بالأصول والالتزامات طويلة الأجل.

وقد كانت النماذج القياسية للأستدلال على تبني سياسات وتطبيق بدائل محاسبية متحفظة محلاً لأهتمام الباحثين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت جهود النمذجة بصورة متكاملة من خلال دراسة (Feltham and Ohlson 1995)، والمعروفة اختصاراً بـ FO Model، حيث تم الأستدلال على السياسات المحاسبية التحفظية من خلال الصورة القياسية التالية*:

$$X_{t+1} = \omega_1 X_t + \delta_1 BV_t + V_{1,t} + \varepsilon_{1,t+1}$$

$$BV_{t+1} = \delta_2 BV_t + V_{2,t} + \varepsilon_{2,t}$$

$$V_{1,t+1} = \gamma_1 V_{1,t} + V_{2,t} + \eta_{1,t+1}$$

$$V_{2,t+1} = \gamma_2 V_{2,t} + \eta_{2,t+1}$$

حيث:

t : الفترة المالية.

X : الأرباح غير العادية.

BV : القيمة الدفترية.

V : المعلومات الأخرى " تنبؤات المحللين الماليين " .

$\varepsilon \dots \eta$: معاملات الخطأ المعياري لدالة الإنحدار.

وذلك في إطار أن القيمة المطلقة للمعلمتين γ_1 و γ_2 تكون أصغر من الواحد، وقيمة المعلمة ω_1 لا تقل عن الصفر ولا تصل للواحد الصحيح، وقيمة المقدار δ_2 لا تقل عن الواحد الصحيح ولا تزيد عن المعدل المستخدم في خصم الأرباح غير العادية، وقيمة المعلمة δ_1 تزيد عن الصفر، حيث تعكس δ_1 مستوى التحيز في التحفظ المحاسبي، بينما تعكس δ_2 معدل النمو في القيمة الدفترية، ويتم الأستدلال على تطبيق سياسات محاسبية متحفظة على النحو التالي:

أ. تعكس قيمة المعامل δ_1 مستوى التحفظ المحاسبي، وهو معامل القيمة الدفترية، حيث أن زيادة تلك القيمة تؤيد تأثير القيمة الدفترية للشركة في أرباحها غير العادية، وقد أثرت لأن الأخبار غير الجيدة قد تم الاعتراف بها بصورة تزامنية، وبالتالي فتأثير

* يشتمل FO Model على ثمان معادلات قياسية تتناول محددات القيمة السوقية للشركة، ودور الأصول التشغيلية في ذلك، ويشتمل النموذج المتكامل على أربعة قيود تعكس مستوى التحيز في تطبيق البدائل المحاسبية التحفظية، واكتفى الباحث هنا بعرض القيود الأربعة فقط، وللمزيد من التوسع في هذا النموذج يمكن الرجوع إلى: (زيدان، وسعادة ٢٠٢٠).

البدائل المحاسبية التحفظية منعكس بالفعل في القيمة الدفترية، ولذا فمن المتوقع في تلك الحالة أن القيمة السوقية للشركة ستنمو بمعدلات متسارعة تفوق النمو في القيمة الدفترية.

ب. إذا كان تأثير الربح الأستحقاق في القيمة يفوق تأثير الربح النقدي دل ذلك على اتباع تطبيق بدائل محاسبية متحفظة، وذلك للثقة المتزايدة من قبل متلقي المعلومات المحاسبية في هذا الربح والذي يعكس قدر كبير من الرؤية التشاؤمية نظراً لأعترافه التزامني بالأخبار غير الجيدة.

ولم يلقى هذا النموذج القبول الكافي من قبل جموع الباحثين وبخاصة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للعديد من الأسباب وفي مقدمتها مستوى تعقده فنياً، لاعتماده على ما يعرف بـ " المعلومات الأخرى " والتي تم التعبير عنها تالياً بتنبؤات المحللين الماليين من خلال البحوث التجريبية، وهي تنبؤات لا تتوافر بصورة منتظمة سوى في البيئة الأمريكية (زيدان، وسعادة، ٢٠٢٠)، كما أن النماذج التالية له كانت أقل تعقيداً وأسهل تفسيراً.

وقدم Basu (1997) نموذجين لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، يعتمد النموذج الأول منهما على عوائد الأسهم، ويعتمد النموذج الثاني على التتبع الزمني لأرباح الشركة بين الفترات المتتالية، ويأخذ نموذج عوائد الأسهم الصورة القياسية التالية:

$$X_{i,t} = \alpha_1 + \alpha_2 DUM_{i,t} + \beta_1 R_{i,t} + \beta_2 (DUM_{i,t} \times R_{i,t}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$X_{i,t}$: المؤشر المعبر عن ربحية الشركة i خلال الفترة المالية t ، ويحسب من خلال قسمة نصيب السهم من أرباح الفترة المالية على القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة المالية.

$R_{i,t}$: عائد السهم للشركة i وذلك عن الفترة المالية t ، ويتم احتسابه من خلال قسمة البسط المكون من: القيمة السوقية في نهاية الفترة مطروحاً منها القيمة السوقية في بداية الفترة ومضافاً عليها التوزيعات للسهم على المقام المشتمل على: القيمة السوقية في بداية الفترة، وهي الصورة الأكثر شيوعاً لاحتساب العوائد، وهناك صور متعددة ومكثفة لاحتساب تلك العوائد وللتوسع في ذلك يمكن الرجوع إلى دراسة (Barnes and Biktimorov, 2003)، مع العلم أن الصورة الأساسية هي الصورة المعتمد عليها في قاعدة البيانات المالية الأمريكية الشهيرة Compustat.

$DUM_{i,t}$: متغير أصم " أعمى "، يأخذ القيمة " واحد " إذا كانت عوائد السهم بالسالب، ويأخذ " صفر " في غير ذلك من الحالات.

β_2 : معامل التحفظ الشرطي للنموذج. " حساسية الأرباح للأفصاح عن الأخبار غير الجيدة " .

ويعتمد النموذج على فكرة منطقية مفادها الحفاظ على عوائد الأسهم السالبة التي تعكس الأخبار غير الجيدة فقط في النموذج، وبالتالي فهي سالبة لكون الأفصاح عن الأخبار السيئة تم بكثافة وتزامنية خلال الفترة المالية، بينما عوائد الأسهم الموجبة التي تعكس الأخبار الجيدة سوف يتم استبعادها من النموذج وذلك لأن المتغير الأصم سوف تصبح قيمته صفرياً، وبالتالي لن يكون هناك وجود للمتغير الترجيحي " ناتج ضرب العوائد في المتغير الأصم "، وعلى ذلك فقيمة معامل التحفظ الشرطي في النموذج تحدد مستوى التحفظ المحاسبي " كثافة الأفصاح عن الأخبار غير الجيدة "، حيث أن زيادة قيمته " الموجبة " تعكس سياسات محاسبية متحفظة، كما أن معنوية دالة الإنحدار المتوصل إليها تدل على تبني سياسات محاسبية متحفظة.

بينما اعتمد النموذج الثاني لـ Basu (1997) على تتبع تغيرات الربح خلال ثلاث فترات مالية متتابعة، وذلك من خلال الصورة القياسية التالية:

$$\Delta NI_{i,t} = \alpha_1 + \alpha_2 DUM_{i,t-1} + \beta_1 \Delta NI_{i,t-1} + \beta_2 (DUM_{i,t-1} \times \Delta NI_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$\Delta NI_{i,t}$: تغير معدل العائد على الأصول للشركة i خلال الفترة المالية t ، ويحسب معدل التغير من خلال الفرق بين معدل العائد على الأصول للفترة المالية t ومعدل العائد على الأصول للفترة المالية $t-1$ ، ويؤسس معد العائد على إجمالي رصيد الأصول في بداية الفترة.

$\Delta NI_{i,t-1}$: تغير معدل العائد على الأصول للشركة i خلال الفترة المالية $t-1$ ، ويحسب معدل التغير من خلال الفرق بين معدل العائد على الأصول للفترة المالية $t-1$ ومعدل العائد على الأصول للفترة المالية $t-2$ ، ويؤسس معد العائد على إجمالي رصيد الأصول في بداية الفترة.

$DUM_{i,t-1}$: متغير أصم " أعمى "، يأخذ القيمة "١" إذا كان تغير الأرباح سالباً، ويأخذ القيمة "صفر" في غير ذلك من الحالات.

β_2 : معامل التحفظ الشرطي للنموذج.

وقد نال نموذج Basu (1997) الكثير من القبول البحثي والنجاح التجريبي، ومع ذلك فقد ناله الكثير من صور النقد ومنها على سبيل المثال:

- أ. لا يشترط إرجاع زيادة حساسية معامل التحفظ الشرطي للسياسات المحاسبية المتحفظة فقط، ولكن يمكن إرجاع ذلك للعديد من العوامل الأخرى، بخاصة المخاطر ذات الصلة بالبيئة الخارجية التي تعمل في إطارها الشركة (Ball et al., 2000).
- ب. وفق الصورة القياسية للنموذج المعتمدة على عوائد الأسهم قد يكون معامل التحفظ الشرطي للنموذج موجب وبالتالي دالاً على تبني سياسات محاسبية تحفظية ومع ذلك لا يوجد في واقع الممارسات المحاسبية المتبعة ما يثبت تطبيق بدائل محاسبية تحفظية (Dietrich et al., 2007).
- ج. يعاني معامل التحفظ الشرطي للنموذج من التحيز الواضح لصالح رؤية تم افتراضها بصورة مسبقة حول تبني سياسات وبدائل محاسبية تحفظية لمجرد وجود علاقة لا يؤيدها الواقع التطبيقي بين تقلبات العوائد كمتغير مستقل وتقلبات الأرباح كمتغير تابع (Patatoukas and Tomas, 2009).
- د. يعاني معامل التحفظ الشرطي للنموذج من الحساسية الكبيرة للعديد من العوامل ومنها مستوى تعاقب الأخبار على مدار الفترة المالية، وطبيعة الأحداث الاقتصادية، وسياسات الإفصاح المحاسبية (Givoly et al., 2007).
- هـ. أغفل النموذج تأثير الخصائص المالية للشركة، وبخاصة الخصائص الرئيسية منها كالرافعة المالية والحجم، حيث اعتبر أن تلك الخصائص متجانسة التأثير وبالتالي تم استبعادها من النموذج، مع أن الواقع التطبيقي والتجريبي أثبت دوماً أهمية تلك الخصائص وتأثيرها غير المتجانس (Huang et al., 2008).

قام Givoly and Hayn (2000) بتقديم نموذج متكامل للأستدلال على مستوى التحفظ المحاسبي، يعتمد على أربع صور قياسية، الصورة الأولى منها تتبع نموذج (Basu 1997)، والصورة الرابعة تتبع FO Model، ولذلك سيكتفي الباحث بعرض الصورتين الثانية والثالثة من النموذج، حيث اعتمدت الصورة الثانية من النموذج على مفهوم الاستحقاقات غير التشغيلية Non-Operating Accruals، واعتمدت الصورة الثالثة على الخصائص الإحصائية لمتغير الربحية، وتفصيلات تلك الصورتين على النحو التالي:

الصورة القياسية الثانية:

$$NOA = TA - OA$$

حيث:

NOA: الاستحقاقات غير التشغيلية "Non-Operating Accrual".

TA : الاستحقاقات الكلية "Total Accrual".

OA : الاستحقاقات التشغيلية "Operating Accrual".

وتحسب الاستحقاقات الكلية على النحو التالي:

$$TA = X + Dep - CFO$$

حيث:

X : صافي الربح بعد الضريبة.

Dep : الأستهلاك.

CFO : النقدية المتولدة من عمليات التشغيل "Cash From Operating".

وتحسب الاستحقاقات التشغيلية على النحو التالي:

$$OA = \Delta AR + \Delta Inv + \Delta Pre_{Exp} - \Delta AP - \Delta TP$$

حيث:

ΔAR : التغير في رصيد العملاء.

ΔInv : التغير في رصيد المخزون.

ΔPre_{Exp} : التغير في رصيد المصروفات المقدمة.

ΔAP : التغير في رصيد الموردين.

ΔTP : التغير في رصيد المستحقات الضريبية.

ويستدل على تبني وتطبيق سياسات تحفظية من خلال:

أ. الاستحقاقات الكلية السالبة: حيث أن تزايد الفجوة بين الربح الأستحقائي والربح النقدي لصالح التدفقات النقدية يعني المزيد من السياسات التحفظية، حيث يخفض التحفظ من

الربح الأستحقاقي بينما لا يظهر هذا التأثير على الربح النقدي، وعلى ذلك فالاستحقاقات السالبة تعني وجود ممارسات محاسبية تحفظية.
ب. فجوة الاستحقاقات " الاستحقاقات غير التشغيلية ": وهي مقدار الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات التشغيلية من المفترض أن تكون مساوية للصفر في غياب الممارسات المحاسبية التحفظية، فإذا كانت الفجوة أكبر من الصفر " موجبة " فيعني ذلك سياسات محاسبية لا تميل للتحفظ، أما إذا كانت الفجوة تقل عن الصفر " سالبة " فيعني ذلك اتباع سياسات محاسبية متحفظة.

وقد تم انتقاد تلك الصورة القياسية السابقة من خلال العديد من الدراسات وبصورة رئيسية كونها صورة من صور استكشاف ممارسات إدارة الربح وليس استكشافاً للسياسات المحاسبية المتحفظة، بالإضافة للغموض حول تفسير نواتج تشغيل النموذج، حيث من الممكن أن تكون الاستحقاقات الكلية " موجبة " بما يعني غياب السياسات التحفظية، ثم نجد فجوة الاستحقاقات " سالبة " بما يعني وجود ممارسات تحفظية، وبالتالي فتلك الصورة لا يتوافر بها الاتساق الكافي (Zhang, 2008).

الصورة القياسية الثالثة:

يتم استكشاف التحفظ من خلال المعادلة القياسية التالية:

$$\text{Conservatism}_{i,t:n} = (X_{i,t:n} - \mu_{i,t:n})^3 / (\sigma_{i,t:n})^3$$

حيث:

$X_{i,t:n}$: معدل العائد على الأصول للشركة i خلال الفترات المالية المحصورة بين بداية السلسلة الزمنية t ونهايتها n ، ويحسب مرة على أساس الربح الأستحقاقي ومرة على أساس التدفقات النقدية من عمليات التشغيل.

$\mu_{i,t:n}$: متوسط العائد على الأصول للشركة i خلال الفترات المالية المحصورة بين بداية السلسلة الزمنية t ونهايتها n .

$\sigma_{i,t:n}$: الإنحراف المعياري للعائد على الأصول للشركة i خلال الفترات المالية المحصورة بين بداية السلسلة الزمنية t ونهايتها n .

وتعتمد فكرة الصورة القياسية السابقة على أساس كون الخصائص الإحصائية المستقرة لمعدلات الربحية بكافة أشكالها تعكس سياسات محاسبية متسقة ومستقرة من فترة مالية لأخرى،

وتعكس غياب السياسات التحفظية، أما في الحالات التي يتم فيها تطبيق سياسات تحفظية فإن تلك الخصائص ستشتمل على عدم استقرار، ومن معالم ذلك عدم تبعية توزيع معدل العائد للتوزيع الطبيعي مع درجة إلتواء سالبة لتوزيعه، ويرى الباحث أن عدم استقرار مؤشرات الربحية لا يمكن أرجاعه للسياسات المحاسبية التحفظية فقط، حيث هناك العديد من عناصر الخطر الكامنة سواء ذات صلة بالبيئة الخارجية أو البيئة الداخلية، ولذا فالمؤشر المستخدم يفتقد الموضوعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الدراسات التجريبية قد اعتمدت على نموذج Basu (1997) ولكن ليس على صورته الأصلية، من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية من عمليات التشغيل كبديل لعوائد الأسهم، وعلى ذلك فتلك التعديلات ليست بالنماذج المتفردة وعليه فلن تكون محلاً للتناول في هذا البحث.

ومع ذلك يثور التساؤل إلى أي مدى تتسق السياسات المحاسبية المتحفظة مع جودة الأرباح، فهل مزيد من التحفظ يدعم تلك الجودة، أم كانت السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً تدعم تلك الجودة، وقد تناولت العديد من الدراسات الرائدة هذا التساؤل وأقرت بصورة تقترب من الإجماع على كون السياسات المحاسبية المتحفظة تدعم جودة الأرباح، ويستشهد الباحث ببعض من الدراسات الرائدة التي تناولت تلك القضية البحثية الهامة:

أقرت الدراسة الرائدة لـ Ball et al. (2000) والتي عرفت لاحقاً بـ BKR نسبة إلى Ball, Kothari, and Robin بأن السياسات المحاسبية المتحفظة تؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الربح وتمهيده، وبالقدر الذي يدعم جودة المعلومات المحاسبية على نحو عام والأرباح على نحو خاص، ومع ذلك ووفق رؤيتهم فإن التحفظ قد يؤثر سلباً على القدرة التنبؤية للأرباح وبخاصة قدرتها التفسيرية في مجال تقدير القيمة السوقية للشركات وذلك لأنها قد تتفاوت من فترة مالية لأخرى بحسب مستويات ومتطلبات التحفظ المحاسبي، كما أن الشركات التابعة لدول موجهة بأسواق المال تلتزم بسياسات محاسبية أكثر تحفظاً من الشركات التابعة لدول موجهة بالمقرضين، وذلك لأن القيود المفروضة على تلك الشركات تكون أكثر صرامة.

كما أقرت دراسة الرائدة لـ Lara and Mora (2004) بغياب الفروق المعنوية في مستويات التحفظ المحاسبي بين مجموعة من الدول الأوروبية والتي تم تقسيمها لفئتين، تشتمل الفئة الأولى على الدول المهيمن عليها أسواق المال " كإنجلترا " Common Law Country وتسعى في المقام الأول لحماية حملة الأسهم، وتشتمل الفئة الثانية على الدول المهيمن عليها المقرضين " البنوك " كألمانيا وفرنسا Code Law Country والتي تسعى في المقام الأول لحماية المقرضين، حيث تلتزم الشركات التابعة لتلك الدول بسياسات محاسبية متحفظة وإن

كانت ألمانيا هي الأكثر تحفظاً على المستوى الأوروبي، وبالشكل الذي يعني كما يرى الباحث أن المزيد من التحفظ يعني المزيد من الجودة.

ومع ذلك قد تختلف رؤية الباحث قليلاً عن رؤية تلك الدراسات الرائدة، فالباحث يتفق معها في كون السياسات المحاسبية المتحفظة تحد من ممارسات إدارة الربح وتمهيده، ولكنها من الناحية الأخرى تخفض من القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بخاصة في مجال تقدير القيمة السوقية وذلك لأن التحفظ غير الرشيد قد يؤدي إلى تفاوت الأرباح من فترة مالية لأخرى.

المجموعة السادسة: النماذج الكمية وثيقة الصلة بالاتساق والقابلية للمقارنة:

يعد مستوى الاتساق معبراً عن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة خلال الفترات المحاسبية المتتالية، ويعد الاتساق من القيود الهامة الواجب مراعاتها عند تتبع جودة المحتوى المعلوماتي بصفة عامة وجودة الأرباح على نحو خاص، ويتصف هذا المجال البحثي بالندرة، والتي بدأت بدراسة (De Franco et al. (2008)، واعتمدت في قياس تلك الخاصية على حساب التغيرات في قيمة مؤشرات الربحية، سواء العائد على الأصول، أو على الإيرادات، أو للسهم، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض قيمة معامل التغيرات يعني توافر خاصية القابلية للمقارنة.

واعتمدت دراسة (Barth et al. (2009)، على مدخل المقارنة بين المعايير المحاسبية من حيث قدرة ما تنتجه من معلومات محاسبية على التنبؤ بعائد السهم، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية قادرة على التنبؤ، كلما توافر بها عنصر الاتساق، وبالشكل الذي يعني أن توافر القدرة التفسيرية يقدم دلالات على توافر عنصر الاتساق.

بينما اعتمدت دراسة (Bradshaw et al. (2009)، في قياس الاتساق على درجة الإستمرارية في تبني البدائل المحاسبية، بالاعتماد على البدائل المحاسبية الخاصة بالأستهلاك، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما كانت فترة تبني البديل الواحد طويلة كلما كانت المعلومات المحاسبية متسقة.

اعتمدت دراسة (De Fond et al. (2009)، في قياس خاصية القابلية للمقارنة على بناء دالة انحدار بين نسبة الأسهم المتداولة إلى الأسهم المملوكة - كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة، تتحدد في حجم الشركة، والتصنيف الصناعي، والتسجيل بالبورصات العالمية، وتصنيف مكتب المراجعة، والعائد على الأصول، والعائد على حق الملكية، والعائد للسهم، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، والتوزيعات إلى القيمة السوقية، ومعدل الرفع المالي، وعدد المحللين الماليين اللذين تناولوا البيانات المالية للشركة بالتحليل، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما

تزيد القدرة التفسيرية لدالة الانحدار كلما دل ذلك على توافر خاصية الاتساق في المعلومات المحاسبية، والانتقاد الرئيسي الموجه للدراسة أنها لم توفر الأساس العلمي لإختيار تلك المتغيرات.

ومن المتوقع أن يكون الإنحراف المعياري لمعدلات الربحية من المؤشرات الجيدة الدال على توافر عنصر الاتساق، حيث أن انخفاض قيمته، يعني توافر ذلك العنصر.

القسم الرابع: الإطار المعياري المقترح لقياس وتقييم جودة الأرباح " رؤية بحثية "*:

أثبتت الواقع البحثي التجريبي أن تناول الأبعاد الست السابق تناولها في القسم الثالث مجتمعة في عمل بحثي واحد لم يتوافر - وذلك في حدود علم الباحث وفي إطار البحث التنظيري الموسع الذي قام به، واسترعت تلك الظاهرة البحثية نظر الباحث؛ فالباحثين حتى الرواد منهم لم يتناولوا هذا التنوع في عمل بحثي واحد، ولا يرجع ذلك بطبيعة الحال لتوافر البيانات، وذلك لأن الأبعاد الست من الممكن الوفاء بمتطلباتها من البيانات في مختلف البيئات، وبالتالي فهناك سبب آخر كان مسبباً رئيسياً لتلك الظاهرة البحثية، حيث يتبين للمتطلع للأبعاد الست أنها قد تؤدي لأحكام متباينة لنفس الحالة البحثية، بمعنى على سبيل المثال توافر الديمومة " الأستقرار " قد لا يعني توافر جودة الأستحقاق، وقد لا يعني أيضاً خلو المعلومات المحاسبية من الممارسات غير المرغوب فيها كممارسات إدارة الربح، في الوقت الذي قد يعني توافر ممارسات التمهيد وبما يؤدي إلى الاتساق والقابلية للمقارنة، وخلاصة القول أن الأبعاد الست في نموذج واحد قد تؤدي إلى التشويش وبالتالي قد تؤدي إلى تحيز في الأستنتاج.

وعليه فوجود الأبعاد الست في نموذج واحد أمر غير منطقي، حتى وإن كان من اليسر تطبيقه طالما كانت البيانات متوافرة وآليات التحليل متوافرة سواء أحصائياً أو عصبياً، ومن هذا المنطلق يقترح الباحث نموذج متعدد الأبعاد يجمع بين البساطة والوضوح وفي ذات الوقت يتوافر به عنصر الاتساق بين مكوناته، وبالقدر الذي يسمح وبقدر الأماكن باستبعاد العناصر التشويشية، ويقترح الباحث ضرورة اشتغال النموذج على ثلاثة أبعاد رئيسية فقط من الأبعاد الست لجودة الأرباح، وتتحدد تلك الأبعاد في الديمومة " الأستقرار " وعدم تزامنية الاعتراف " التحفظ المحاسبي "، والاتساق والقابلية للمقارنة، ويعتمد الباحث في ذلك على الأسانيد التالية التي تؤيدها البحوث التجريبية :

* يستند هذا القسم على ما ورد من توثيق في القسم الثالث، وهو رؤية بحثية خالصة للباحث في إطار معياري، قد تحتمل الخطأ وقد تؤيدها البحوث التجريبية التي قد تأخذ بها تالياً.

- أ. يعد استقرار الأرباح من السمات الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال عند قياس وتقييم جودة الأرباح، حيث يمكن هذا الاستقرار من توفير الاتساق وبالتالي القدرة على المقارنة بين الفترات المالية، ويضاف لذلك بطبيعة الحال أن الاستقرار يدعم القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
- ب. أستقر العدد الغالب من البحوث التجريبية على كون السياسات المحاسبية المتحفظة تخفض من احتمالية ممارسات إدارة الربح بخاصة إدارة الربح من خلال المستحقات أو التمهيد أو إعادة التوبيب، كما يشتمل قياس مستوى التحفظ على قياس جودة الاستحقاقات وعليه فاختبار عدم تزامنية الاعتراف والتحفظ فقط قد يُعني عن استكشاف ممارسات إعادة الربح، وذلك لأن السياسات المحاسبية غير المتحفظة ستدل ضمناً على وجود ممارسات إدارة ربح.
- ج. خاصية الاتساق والقابلية للمقارنة تعد القاعدة الأساسية التي تستند عليها القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، وبخاصة ذات الصلة بالقدرة التفسيرية لتلك المعلومات في مجال تقدير القيمة السوقية للشركات.
- د. يوحى المشهد العام لتلك التركيبية الثلاثية بوجود اتساق بينها يمنع التشويش على النموذج المقترح، ومع ذلك يثور تساؤل حول تأثير السياسات المحاسبية المتحفظة على الاتساق والقدرة على المقارنة، ويرى الباحث أن السياسات المحاسبية المتحفظة لا ترتبط بفترة مالية محددة، ولكنها ممارسات محاسبية ومعالجات تستمر لفترات طويلة، وبالتالي فمن المتصور ألا تؤثر على الاتساق والقابلية للمقارنة.

فيما يتعلق بالقياس الكمي للأبعاد الثلاث السابق تحديدها يتوافر سيناريوهين، يتحدد السيناريو الأول في الاعتماد على النماذج القياسية التي تناولت الأبعاد الثلاث والسابق تناولها في القسم الثالث كما هي، وبخاصة أن بعضها قد نال قبول بحثي لدرجة حولت تلك النماذج لمسلمات بحثية، والسيناريو الثاني يشتمل على تعديل الصورة القياسية لتلك النماذج في إطار الانتقادات الموجهة لتلك النماذج وقناعات الباحث ورؤيته، وقد اختار الباحث السيناريو الثاني وهو اقتراح نماذج معدلة أو جديدة بالكلية لتلك الأبعاد وتفصيلات تلك النمذجة على النحو التالي:

أولاً: الديمومة " الاستقرار ":

يرى الباحث أن النموذج المناسب لاستكشاف مستوى الاستقرار يتأتى من الاعتماد على السلاسل الزمنية بخاصة أسلوب الإنحدار الذاتي المتكامل ذو المتوسطات المتحركة Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)، حيث تمكن تلك الآلية وبصورة دقيقة من توظيف السلوك التاريخي لتقدير السلوك المستقبلي حتى في ظل السلاسل

الزمنية غير المستقرة: (Box, Jenkins, Reinsel and Ljung, Time Series Analysis: Forecasting and Control, 2016)، والتي تأخذ الصورة القياسية العامة التالية:

$$X_{i,t} = \alpha_0 + \sum_{t=1}^p \beta_1 X_{i,t:n} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$X_{i,t}$: المتغير المستهدف بالقياس وذلك عن الفترة المالية t .

$X_{i,t:n}$: القيم التاريخية للمتغير المستهدف بالقياس خلال سلسلة زمنية عدد فترات n ، تبدأ بالفترة الزمنية $t-1$ ، وتنتهي بالفترة الزمنية $t-n$.

p : عدد الفترات المستخدمة في التنبؤ أو ما يعرف بعدد فترات التأخير.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ المعياري لدالة الانحدار الزمنية.

وعليه يقترح الباحث الاعتماد على الدوال الزمنية الأربعة التالية:

(١)

$$NI_{i,t} = \alpha_0 + \sum_{t=1}^p \alpha_1 NI_{i,t:n} + \varepsilon_{i,t}$$

(٢)

$$OI_{i,t} = \beta_0 + \sum_{t=1}^p \beta_1 OI_{i,t:n} + \varepsilon_{i,t}$$

(٣)

$$ICO_{i,t} = \gamma_0 + \sum_{t=1}^p \gamma_1 ICO_{i,t:n} + \varepsilon_{i,t}$$

(٤)

$$CFO_{i,t} = \phi_0 + \sum_{t=1}^p \phi_1 CFO_{i,t:n} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

NI_t : "Net Income" صافي الربح بعد الضريبة للفترة المالية t .

OI_t : "Operating Income" الدخل التشغيلي للفترة المالية t .

ICO_t : "Income from Continuing Operations" الدخل من العمليات المستمرة للفترة المالية t .

CFO_t : "Cash From Operating" التدفقات النقدية من عمليات التشغيل للفترة المالية t .

$\alpha_0 \dots \beta_0 \dots \gamma_0 \dots \phi_0$: معاملات دوال تحليل السلسلة الزمنية.

ε_t : الخطأ المعياري لدالة الإنحدار.

(جميع المتغيرات مقسومة على إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية)

حيث تعكس دالة الإنحدار الأولى استقرار الدخل بعد الضريبة، وتعكس دالة الإنحدار الثانية استقرار الدخل التشغيلي، وتعكس دالة الإنحدار الرابعة استقرار الدخل من العمليات المستمرة، وتعكس دالة الإنحدار الرابعة استقرار التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ويمكن الأستناد في التقدير الأحصائي على العديد من المعلمات الزمنية مثل معامل الأستقرار الزمني ومعامل التحديد والمعنوية الحقيقية للنموذج، ويستند البعض على معامل التحديد فقط R^2 ويعد من الأخطاء الشائعة في التقدير الأحصائي، وذلك لأن معامل التحديد يعكس فقط القدرة التفسيرية ولكنه لا يوضح إمكانية الاعتماد على الدالة في التقدير، وتلك إمكانية تنعكس في المعنوية الحقيقية للنموذج، والتي ينبغي أن تكون أقل من المعنوية الأفتراضية للأستناد على الدالة الزمنية

في التقدير، وتتصل المعنوية الحقيقية بمقدار طول السلسلة الزمنية ؛ وذلك في مجال تقدير مستوى استقرار الأرباح من المفضل دوماً الاعتماد على سلسلة زمنية لا تقل عن عشرين سنة، مع الاعتماد في التحليل على شركات قطاع صناعي محدد، لتجنب التشويش الناتج من التحليل المقطعي Cross Section في حالة تنوع القطاعات الصناعية محل التحليل.

ثانياً: تزامنية الاعتراف والتحفظ المحاسبي:

يرى الباحث أن نموذج Basu (1997) يعد مناسب للغاية لاستكشاف مستوى تزامنية الاعتراف والتحفظ المحاسبي وذلك من واقع القبول التجريبي الملحوظ لهذا النموذج، ومع الاعتماد على الصورتين القياسيتين معاً المتضمنتين داخل النموذج الأصلي، والحفاظ عليهما بلا تعديل، مع إضافة صورة قياسية ثالثة تعكس دور التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، حيث تحقق الصور القياسية الثلاثة معاً رؤية متكاملة لمستوى التحفظ المحاسبي، والصور القياسية الثلاثة على النحو التالي:

(١)

$$X_{i,t} = \alpha_1 + \alpha_2 DUM_{i,t} + \alpha_3 R_{i,t} + \alpha_4 (DUM_{i,t} \times R_{i,t}) + \varepsilon_{i,t}$$

(٢)

$$\Delta NI_{i,t} = \beta_1 + \beta_2 DUM_{i,t-1} + \beta_3 \Delta NI_{i,t-1} + \beta_4 (DUM_{i,t-1} \times \Delta NI_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

(٣)

$$\Delta CFO_{i,t} = \gamma_1 + \gamma_2 DUM_{i,t-1} + \gamma_3 \Delta CFO_{i,t-1} + \gamma_4 (DUM_{i,t-1} \times \Delta CFO_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

(تم تعريف كافة المتغيرات عند عرض النموذج في متن القسم الثالث من أقسام البحث)

ويرى الباحث أن إضافة الصورة القياسية الثالثة والخاصة بالتدفقات النقدية توفر المزيد من الدعم للنموذج الأصلي لـ Basu (1997) ؛ حيث أنه وبخلاف الهدف الأساسي وهو استكشاف مستوى التحفظ المحاسبي، يمكن ذلك من تقدير وجود ممارسات إدارة ربح من عدمه، حيث أن المعامل γ_4 والوارد في الصورة القياسية الثالثة يمكن من تأكيد أو نفي وجود ممارسات إدارة الربح، حيث أن قيمته الموجبة سيكون معناها قدرة التغيرات في التدفقات النقدية السابقة على

التنبؤ بالتدفقات النقدية الحالية بخاصة التغيرات السالبة، وبالشكل الذي يؤكد غياب الممارسات الإنتهائية، وكذلك غياب التدخلات المتحيزة، ويؤيد تلك الإضافة النماذج القياسية لتقدير ممارسات إدارة الربح السابق تناولها في القسم الثالث من أقسام البحث والتي تعتمد بصورة رئيسية على التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، كما يؤيد ذلك العديد من نتائج البحوث التجريبية التي أقرت بوجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية من عمليات التشغيل وممارسات إدارة الربح (Dechow et al., 1995; Subramanyam, 1996; Kothari et al., 2005)، فكلما اتجهت التدفقات نحو الزيادة كلما أنخفضت احتمالية حدوث ممارسات إدارة ربح وبالشكل الذي يثبت أن التغيرات الموجبة في التدفقات النقدية سترتبط دوماً بممارسات إدارة ربح أقل.

ثالثاً: الاتساق والقابلية للمقارنة:

يرى الباحث أن القدرة التفسيرية للأرباح تعد المعيار الرئيسي لتقييم مستوى الاتساق والقابلية للمقارنة، والمقصود هنا بالقدرة التفسيرية قدرة الأرباح على التنبؤ بالقيمة السوقية للشركة ولا يعد ذلك بجديد فقد أسس له Ohlson (1995) من خلال نمودجه الشهير عن الدخل المتبقي، وتؤيد العديد من الدراسات التجريبية الرائدة توظيف القدرة التفسيرية للتحري عن الاتساق والقابلية للمقارنة ومنها الدراسة الرائدة لـ Barth et al., (2009)، حيث أن تزايد تلك القدرة مع الزمن سيعني توافر عنصر الاتساق ويأخذ ذلك الصور القياسية التالية :

(١)

$$MV_t = \alpha_0 + \alpha_1 NI_{t-1} + \alpha_2 NI_{t-2} + \dots + \alpha_n NI_{t-n} + \varepsilon_{t.NI}$$

(٢)

$$MV_t = \beta_0 + \beta_1 OI_{t-1} + \beta_2 OI_{t-2} + \dots + \beta_n OI_{t-n} + \varepsilon_{t.OI}$$

(٣)

$$MV_t = \gamma_0 + \gamma_1 CFO_{t-1} + \gamma_2 CFO_{t-2} + \dots + \gamma_n CFO_{t-n} + \varepsilon_{t.CFO}$$

حيث:

$MV_{i,t}$: القيمة السوقية للشركة i خلال الفترة الزمنية t ، وتحسب بقسمة متوسط القيمة السوقية عن الثلاث شهور التالية لنشر القوائم المالية مقسومة على القيمة الدفترية للشركة الواردة بالقوائم المالية عن الفترة المالية السابقة $t-1$ ، ويطلق على ذلك مضاعف القيمة السوقية، وخطأ ينسب هذا المتغير إلى نموذج Tobin's q وهو منه برىء.

NI_{t-1} : صافي الدخل بعد الضريبة، ويتم التعبير عنه من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية $t-1$ ، ومن الجائز القسمة على متوسط إجمالي الأصول عن ذات الفترة المالية.

OI_{t-1} : الدخل التشغيلي، ويتم التعبير عنه من خلال قسمة الدخل التشغيلي على إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية $t-1$ ، ومن الجائز القسمة على متوسط إجمالي الأصول عن ذات الفترة المالية.

CFO_{t-1} : التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ويتم التعبير عنها من خلال قسمة التدفقات النقدية من عمليات التشغيل على إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية $t-1$ ، ومن الجائز القسمة على متوسط إجمالي الأصول عن ذات الفترة المالية.

ويتم الربط بين الأبعاد الثلاثة للنموذج المقترح من خلال جدول النقاط التراكمي رقم (١) وذلك لترجمة جودة الأرباح إلى نقاط تجميعية، والمشمول على مائة نقطة مقسمة بالتساوي على كل مكون من مكونات النموذج، وذلك التوزيع مبدئي يحتمل التعديل وذلك بحسب رؤية متلقي المعلومات وأهداف البحث، وعلى ذلك يوصي الباحث في حالة توظيف النموذج للأغراض البحثية التجريبية التحري من خلال دراسة استطلاعية عن أولويات متلقي المعلومات المحاسبية وبالشكل الذي يمكن من توزيع النقاط المخصصة لكل مكون على أساس منطقي واعتماداً على رؤية متلقي المعلومات.

جدول رقم (١): ترجمة تقدير جودة الأرباح إلى نقاط ترجيحية:

البُعد	النماذج الفرعية	عدد النقاط المخصصة في حالة ثبوت توافر	آلية التقدير
الديمومة " الأستقرار "	أستقرار الربح بعد الضريبة	١٠	معامل الأستقرار الزمني، والقدرة التحديدية للدالة الزمنية، والمعنوية الحقيقية للنموذج.
	أستقرار الدخل التشغيلي.	١٠	
	أستقرار الدخل من العمليات المستمرة.	١٠	
	أستقرار التدفقات النقدية من عمليات التشغيل.	١٠	
الاعتراف التزامني والتحفظ المحاسبي.	نموذج عوائد الأسهم	١٠	القدرة التحديدية للدالة، والمعنوية الحقيقية للنموذج، ومعامل التحفظ
	نموذج تغيرات الربح بعد الضريبة.	١٠	
	نموذج تغيرات التدفقات	١٠	

البُعد	النماذج الفرعية	عدد النقاط المخصصة في حالة ثبوت توافر	آلية التقدير
	النقدية من عمليات التشغيل.		الشرطي.
الاتساق والقابلية للمقارنة.	القدرة التفسيرية لاصافي الربح بعد الضريبة.	١٠	القدرة التفسيرية للنموذج، والمعنوية الحقيقية.
	القدرة التفسيرية للدخل التشغيلي.	١٠	
	القدرة التفسيرية للتدفقات النقدية من عمليات التشغيل.	١٠	

المصدر: من إعداد الباحث.

وبتلك الصورة فقد تم توفير قرائن أستدلالية " وليس أدلة يقينية " على قبول الفرض الرئيسي لهذا البحث والمحدد في:

" يمكن إقتراح وصياغة نموذج متكامل متعدد الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح وبما يفي بالمتطلبات الموضوعية لهذا التقييم".

النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية:

تناول هذا البحث من خلال أقسامه الأربعة محاولة صياغة رؤية متعددة الأبعاد والسمات لنمذجة مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، إنطلاقاً من ندرة البحوث القياسية المتكاملة في المحاسبة على نحو عام، وقياس وتقييم جودة الأرباح وفق رؤية متعددة الأبعاد على نحو خاص، وانتهى البحث إلى صياغة مفاهيمية تشتمل على سبعة أبعاد رئيسية لجودة الربح محددة في: الديمومة " الأستقرار "، جودة الأستحقاقات، تزامنية الاعتراف والتحفظ، ممارسات إدارة الربح، ممارسات تمهيد الدخل، الاتساق والقابلية للمقارنة، والقدرة التنبؤية. مع صياغة النمذجة الرياضية لست منها، حيث لم يمتد البحث ليشمل النمذجة الرياضية للقدرة التنبؤية نظراً لتفردا وكثافتها وبما لا يتسع له النطاق المخطط لهذا البحث.

إنتهى البحث إلى وجود سمات متفردة للنمذجة الرياضية لكل بُعد من الأبعاد الست التي تم تناولها من منظور رياضي تجريبي، حيث اعتمد بُعد الأستقرار على قدرة الأرباح التاريخية على التنبؤ بقيمتها المستقبلية، بينما اعتمدت جودة الأستحقاق على مكونات وتغيرات رأس المال العامل، واعتمدت ممارسات إدارة الربح على ثلاث مداخل رئيسية تمثلت في الأستحقاق والأنشطة الحقيقية وإعادة التوزيع مع التركيز على أربع مكونات رئيسية شملت الأصول طويلة

الأجل، ومكونات رأس المال العامل " المؤشر الاستحقاقى " والإيرادات والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، بينما اعتمدت ممارسات التمهيد وبصورة حصرية على ثلاث مكونات رئيسية وهي المبيعات وصافي الربح والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، بينما استند التحفظ المحاسبي على الأرباح غير العادية وعوائد الأسهم والتتبع الزمني للربح والمكونات الرئيسية لرأس المال العامل، بينما اعتمد الاتساق والقابلية للمقارنة على مكونات متنوعة يأتي في مقدمتها تباين الأرباح عبر الزمن.

تحدد النتائج الرئيسية لهذا البحث في نتيجتين رئيسيتين، تتحدد النتيجة الأولى منهما في ارتباط قياس وتقييم جودة الأرباح وبصورة قد تتصف بالظاهرة البحثية بثلاث متغيرات رئيسية تتحدد في: رأس المال العامل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، والأرباح الاستحقاقية " الأرباح المحاسبية المفصح عنها"، ويمكن تفسير ذلك بإستنتاج منطقي يستند على أن مكونات رأس المال العامل يتزايد بها تأثير تطبيق أساس الأستحقاق والاعتراف غير التزامني، وما يترتب على ذلك من آثار على التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، بينما تتحدد النتيجة الرئيسية الثانية في صعوبة توفير نموذج متكامل تجريبي يشتمل على كافة الأبعاد ذات الصلة بقياس وتقييم جودة الأرباح، ليس لنقص البيانات أو لقصور آليات التحليل، ولكن لأن النتائج المتوصل إليها من هذا النموذج قد تبدو متعارضة، وبالشكل الذي قد لا يمكن من تفسيرها أو تعميمها في مراحل لاحقة.

وتتحدد المساهمة الرئيسية لهذا البحث في جزئيتين رئيسيتين، تتحدد الجزئية الأولى في توفير منظور رياضي متكامل لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية من مصادره الأصلية، وبالتالي أعمال قاعدة التيقن، وتتحدد الجزئية الثانية في توفير نموذج معياري يجمع بين البساطة والشمول ويمكن ترجمته إلى نقاط مرجحة، وذلك في محاولة بحثية يسيرة قد يثبت سلامتها أو خطأها من خلال اختبارها تجريبياً.

ويوصي الباحث بالمزيد من التوجه نحو البحوث التجريبية التي تتناول قياس وتقييم جودة الأرباح من زوايا متعددة تحقق التقييم الموضوعي الخالي من التشويش وعناصر التحيز، وفي إطار ذلك يطرح البحث العديد من الآفاق المستقبلية ومنها على سبيل المثال: رؤية تطبيقية أكثر شمولاً لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، ودور أولويات الاحتياجات المعلوماتية لمتلقي المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، وأثر القياس متعدد الأبعاد لجودة المعلومات المحاسبية في قيمة الشركات.

أولاً: مراجع باللغة العربية:

إبراهيم، إيهاب عبد الفتاح محمد، (٢٠١٧). " قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

العقلة، وائل إبراهيم؛ وحمدان، مأمون، (٢٠١٧). " تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ "، جامعة البعث، المجلد التاسع والثلاثين، العدد التاسع والسبعين، ص ص ٨٧ - ١١٤.

بريك، دعاء أحمد سعيد، (٢٠٢٠). " دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية "، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص ص ٤٦٠ - ٥١٦.

بلال، السيد حسن سالم، (٢٠١٧). " العلاقة بين جودة الأرباح والنقدية المحتفظ بها: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية "، مجلة الفكر المحاسبي، تجارة عين شمس، المجلد الحادي والعشرين، العدد الرابع، ص ص ٢٠٠-٢٤٨.

حسين، على إبراهيم؛ وعلى، آلاء غالب، (٢٠١٨). " أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تجريبية في العراق "، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثالث والأربعين، ص ص ١ - ١٧.

حمدان، علام محمد موسى، (٢٠١٢). " العوامل المؤثرة في جودة الربح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية "، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الأول، ص ص ٢٨٥ - ٣٠١.

زيدان، محمد إبراهيم؛ وسعادة، طارق إبراهيم، (٢٠١٩). " المنهجية المتكاملة لتقدير القيمة لـ James A. Ohlson رؤية تحليلية من واقع البحوث التجريبية: دراسة إنقادية "، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد الرابع والعشرين، العدد الثالث، الخريف، ص ص ٤١٢-٤٧٩.

محمد، محمد سمير فوزي، (٢٠١٧). " العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية "، مجلة البحوث التجارية، تجارة الزقازيق، المجلد التاسع والثلاثين، العدد الأول، ص ص ١٣٧ - ١٦٧.

مليجي، مجدي عبد الحكيم، (٢٠١٢). " أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية

السعودية: دراسة نظرية تطبيقية "، عمادة البحث العلمي، جامعة سلمان بن عبد العزيز، المقترح البحثي رقم ٤٢، ص ص ١-٥٨.
نور، عبد الناصر إبراهيم؛ والعواودة، حنان، (٢٠١٧). " إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص ص ١٦١ - ١٧٩.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- Alfonso, E., Cheng, C., S., & Pan, S., (2012). " Income Classification Shifting and Mispricing of Core Earnings ", Working Paper, Available at: <https://www.academia.edu/30501759>., Access Date: Dec 17, 2020., p.p. 1-55.
- Ali, B., & Kamardin, H., (2018), " Real Earnings Management: A review of literature and future research ", Asian Journal of Finance and Accounting, Vol.10, No.1, p.p. 440 - 456.
- Al-Osthman, I., N., & Al-Zoubi, M., N., (2019). " The Impact of Directors Characteristics on Earnings Quality of Listed Industrial Companies on the Amman Stock Exchange", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol.23, p.p. 1-16.
- Al-Shar, o., & Dongfang, Q., (2017). "Evaluation on the earnings quality of listed firms in Jordan", International Journal of Academic Research in Accounting, Vol.7, No.4, p.p. 21-32.
- Al-Taie, B., F., Flayyih, H., H., & Talab, H., R., (2017). " Measurement of Income Smoothing and its effect on accounting conservatism: An empirical study of listed companies in the Iraqi stock exchange ", International Journal of Economics Perspectives, Vol.11, Issue.3, p.p. 710-719.
- Amina, F., (2018). " Using Eckel Model to measure income smoothing practices: The case of french Companies ", International Journal of Economics and Management Engineering, Vol.12, No.10, p.p. 1284 - 1287.

-
-
- Ball, R., Kothari, S., P., & Robin, A., (2000). " The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings ", Journal of Accounting and Economics, Vol.29, No.1, p.p. 1-51.
- Ball, R., Kothari, S., P., & Robin, A., (2000). " The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings ", Journal of Accounting and Economics, Vol.29, Issue.1, p.p. 1-51
- Bao, B., H., & Bao, D., H., (2004). " Income Smoothing, Earning Quality, and Firm Valuation ", Journal of Business Finance and Accounting, Vol.31, p.p. 1525-1557.
- Barnes, T., H., & Biktimirov, E, N., (2003). " Definition of return " , Journal of accounting and Finance Research, Vol.11, No.4, p.p. 24-37.
- Barth, M., Cram, D., P., & Nelson, K., K., (2001). "Accruals and Prediction of Future Cash Flows", The Accounting Review, Vol.76, P.P.27-58.
- Barth, M., Landsman, W. R., Lang, M., & Williams, C., (2012). "Are IFRS-based and US GAAP-based Accounting amounts Comparable?", Journal of Accounting and Economics, Vol.54, p.p. 68-93.
- Barth, M., Landsman, W., R., & Lang., M., (2009). "Are International Accounting Standards Based and U.S GAAP based Accounting Amounts Comparable?", Working Paper, Stanford University, available at: www.SSRN.com, Access Date: March9, 2017.
- Barua, A., (2006). "Using the FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures", A Dissertation submitted in partial Fulfillment of the Requirement for degree of Ph.D., Louisiana State University, U.S.A, P.P. 1-74., available at www.Proquest.com, also available at www.SSRN.com, (2005), Access Date: March12,2017.

-
-
- Basu, S., (1997). "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.24, P.P.1-37.
- Begley, J., & Freedman, S., (2004). "The Changing Role of Accounting Numbers in Public Lending Agreements", *Accounting Horizons*, Vol.18, P.P.91-96.
- Beidleman, C., R., (1973). " Income smoothing: The role of Management ", *The Accounting Review*, Vol.48, No.4, p.p. 653-667.
- Beisland, L., A., (2011). " The predictive ability and value relevance of accounting measures ", *International Journal of Economics and Accounting*, Vol.2, No.3, p.p. 215-241.
- Belkaaoui, A., (1983). " Accrual Accounting and Cash Accounting: Relative Merits of Derived Accounting Indicator Numbers ", *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol.10, Issue.2, p.p. 299-312.
- Bernard, V., L., & Skinner, D., J., (1996). " What motivates managers, Choice of Discretionary accrual? ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.22, p.p. 313-325.
- Bhattacharya, N., Black, E., Christensen, T., & Larson, C., (2003). " Assessing the relative informativeness and permanence of proforma earnings and GAAP operating Earnings ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.36, p.p. 285-319.
- Bowen, R., M., Burgstahler, D., & Daley, L., A., (1987). " The incremental information content of accrual Versus cash flows ", *The Accounting Review*, Vol.62, No.4, p.p. 723-747.
- Box, G., P., Jenkins G., M., Reinsel, G., C., & Ljung, G., M., (2016). "Time Series Analysis: Forecasting and Control", U.S.A: John Wiley & Sons, Inc, New Jersey., Wiley Series in Probability and Statics.
- Bradshaw, M., Miller, G., & Serafeim, G., (2009). "Accounting Method Heterogeneity and Analysis Forecasts", Working Paper, Harvard

-
-
- Business School, available at www.SSRN.com, Access Date: March8, 2010., P.P.1-46.
- Brown, L. D., & Sivkumar, K. N., (2001). "Comparing the quality of three earnings measures", working paper, Georgia state university, p.p. 1-37.
- Chen, L., H., (2013). " Income smoothing, information uncertainty, Stock returns, and cost of equity", Review of Pacific Basin Financial Markets and Polices, Vol. 16, No.3.
- Collins, D., & Hribar, B., (2002). "Errors in Estimating Accruals: Implications for Empirical Research", Journal of Accounting, Vol.37, P.P.105-134.
- Copeland, R., M., & Licastro, R., D., (1968). " A note on income smoothing", The Accounting Review, Vol.43, No.3, p.p. 540-545.
- Davis, J., Aliaga, R., & Thomas, C.J., (2012). "Forecasting stock returns: What signals matter, and what do they say now, Vanguard Research, p.p.1-20.
- Davis_Friday, P., Y., (2010). " Discussion of financial reporting quality in international settings: A comparative study of the U.S.A, Japan, Thailand, France, and Germany ", The International Journal of Accounting, Vol.45, No.1, p.p. 35-38.
- De Franco, G., Kothari, S., P., & Verdi, R., S., (2008). "The Benefits of Firm Comparability", Working Paper, University of Toronto, School of Management, Available at www.SSRN.com, Access Date: March25, 2017., P.P.1-46.
- DeAnglo, L., E., (1986). " Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Stockholders", Accounting Review, Vol.61, No.3, p.p. 400-420.
- Dechow, P., M., & Dichev, I., (2002). "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors", The Accounting Review, Vol.77, P.P.35-59.

-
-
- Dechow, P., M., & Schrand, C., (2010). "Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants, and their consequences", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.50, No.2-3, p.p. 344-401.
- Dechow, P., M., & Ge, W., (2006). " The persistence of earnings and cash flows and the role of special items: Implications for the accrual anomaly ", *Review of Accounting Studies*, Vol.11, p.p. 253-296.
- Dechow, P., M., & Schrand, C., M., (2004). " Earnings quality ", Charlottesville, VA: The Research Foundation of the CFA Institute.
- Dechow, P., M., Ge, W., & Schrand, C., M., (2010). " Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences", *Accounting Papers*, University of Pennsylvania, Wharton Faculty Research, p.p. 1-174.
- Dechow, P., M., Ge, W., & Schrand, C., M., (2010). " Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.50, p.p 344-401
- Dechow, P., M., Sloan, R., & Sweeney, A., (1995). " Detecting Earnings Management ", *The Accounting Review*, Vol.70, No.2, p.p. 193-225.
- Dechow, P., M., Sloan, R., & Sweeny, A., P., (1995). "Detecting Earnings Management", *The Accounting Review*, Vol.70, P.P.193-225.
- Defond, M., & Park, J., (2001). "The Reversal of Abnormal Accruals and the Market Valuation of Earnings Surprise", *The Accounting Review*, Vol.76, P.P.375-404.
- DeFond, M., Hu, X., Hung, M., & Li, S., (2011). "The Impact of Mandatory IFRS Adoption on U.S Mutual Fund Ownership: The

-
-
- Role of Comparability”, Journal of Accounting and Economics, Vol.51, Issue.3, p.p. 240-258.
- Dichev, I., & Skinner, D., (2002). “Large Sample Evidence on the Debt Covenant Hypothesis”, Journal of Accounting Research, Vol.40, P.P.1091-1123.
- Dietrich, J., Muller, K., & Riedl, E., (2007). " Asymmetric timeliness tests of accounting conservatism ", Review of Accounting Studies, Vol.12, No.1, p.p. 95–124.
- Eakins, S., G., (1999). "Finance, Investment, Institution, and Management", First Edition, U.S.A: Addison Wisely Educational Publishers, inc., P.P.291-293.
- Eckel, N., (1981). " The Income Smoothing Hypothesis revisted " Abacus, Vol.17, No.1, p.p. 28-40.
- El-Moatasem, A. K., (2005). “Measuring the quality of earnings”, Managerial Auditing Journal, Vol.20, No.9, p.p. 1001-1015.
- Fairfield, P., Sweeney, R., J., & Yohn, T., L., (1996). “Accounting Classification and predictive Content of Earnings “, The Accounting Review, Vol.71, P.P.337-355.
- Feltham, G., & Ohlson, J., (1995). “Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities.”, Contemporary Accounting Research, Vol.11, No.2, p.p.689-731.
- Francis, J., La Fond, R., Olsson, P., & Schipper, K., (2003 a). “The market pricing of earnings quality “, working paper, Fufua school of business, Duke University, p.p.1-43.
- Francis, J., La Fond, R., Olsson, P., & Schipper, K., (2003 b). “Costs of equity and earnings attributes “, working paper, Fufua school of business, Duke University, p.p.1-43.
- Francis, J., La Fond, R., Olsson, P., & Schipper, K., (2004). “Costs of Equity and Earnings Attributes “, Accounting Review, Vol.79, P.P. 967-1010.

-
-
- Francis, J., Lafond, R., Olsson, P., & Schipper, K., (2005). "The Market Pricing of Accrual Quality ", Journal of Accounting and Economics, Vol.39, P.P.295-327.
- Francis, J., Lafond, R., Olsson, P., M., & Schipper, K., (2004). "Costs of Equity and Earnings Attributes ", Accounting Review, Vol.79, P.P. 967-1010.
- Gao, S., & Gao, J., (2016). " Earnings Management: A Literature Review ", Advances in Social Science, Education and Humanities Research (ASSEHR), Vol.75, p.p. 189-192.
- Garcia Lara, J., & Mora, A., (2004). " Balance sheet versus earnings conservatism in Europe " European Accounting Review, Vol.13, No.2, p.p. 261-292.
- Givoly, D., & Hyan, C., (2000). "The Changing Time Series Properties of Earnings Cash Flow and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative? ", Journal of Accounting and Economics, Vol.29, P.P.287-320.
- Givoly, D., & Hayn, C., (2000). " The Changing times series properties of earnings, cash flows, and accruals: has financial reporting become more conservative? ", Journal of Accounting and Economics, Vol.29, No.1, p.p. 287 - 320.
- Givoly, D., Hayn, C., & Natarajan, A., (2007). " Measuring reporting conservatism ", The Accounting Review, Vol.82, No.1, p.p. 65–106.
- Grant, J., Markarian, G., & Parbonetti, A., (2009), " CEO risk-related incentives and income Smoothing", Contemporary Accounting Research, Vol.26, No.4, p.p. 1029-1065.
- Gunny, K., (2010). " The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: evidence from meeting earnings benchmarks ", Contemporary Accounting Research, Vol.27, No.3, p.p. 855–888.

-
-
- Gutiérrez, A. L., & Rodríguez, M. C. (2019). "A review on the multidimensional analysis of earnings quality ", Spanish Accounting Review, Vol.22, p.p. 41–60.
- Gutierrez, A. L., & Rodrigaez, M. C., (2017). "Measures earnings quality: A Proposal of theoretical framework and empirical method, Working Paper, Available at: www.Researchgate.com, Access Date: October.18, 2019, p.p.1-17.
- Healy, P., M., (1985). " The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions", Journal of Accounting and Economics, Vol.7, p.p. 85-107.
- Huang, A., Tian, Y., & Wirjanto, T., (2011). " Re-examing Accounting Conservatism: The importance of Adjusting for Firm Heterogeneity ", Working Paper, School of Accounting and Finance, University of Waterloo, Canada, p.p. 1-40., Available at: http://arts.uwaterloo.ca/~aghuang/research/conservatism_fixedeffects.pdf, Access Date: July 12, 2020.
- Imad, A., Aljuboury, S., Aladham, M., & Alsheikh, E., (2017). " The impact of accounting factors on earnings quality: A case study of commercial banks in Iraq", Journal of Research in Business and Management, Vol.9, p.p. 1698 - 1705.
- Johnson, P., M., Lopez, T., J., & Sanchez, J., M., (2011). " Special Items: A Descriptive Analysis ", Accounting Horizons, Vol.25, No.3, p.p. 511-536.
- Jonas, G. J., & Blanchet, J. (2000). " Assessing quality of financial reporting ", Accounting Horizons, Vol.14, No.3, p.p. 353-363.
- Jones, J., (1991). " Earnings Management during import during import relief Investigation", Journal of Accounting Research, Vo.29, No.2, p.p. 193-228.
- Kaplan, R., S., (1985). " Evidence on the effect of bonus Schemes on accounting procedures and accrual decisions", Journal of Accounting and Economics, Vol.7, No.1, p.p. 109-113.

-
-
- Kendory, E., Ahmed, W., Y., & Kadhim, L., J., (2020). " Measurement and Analysis of income smoothing using Eckel's Model and Analytical procedures ", International Journal of Innovation, Creative and Change, Vol.13, Issue.3, p.p. 1153-1171.
- Kirschenheiter, M., & Melumad, N., (2002). " Can “big bath” and earnings smoothing co-exist as equilibrium financial reporting strategies? ", Journal of Accounting Research, Vol.40, No.3, p.p. 761–796.
- Kothari, S. P., Leone A., J., & Wasley C. E., (2005). " Performance matched discretionary accrual measures", Journal of Accounting and Economics, Vol.39, p.p. 163-197.
- Kothari, S., P., Lione, A., & Wasley, C., E., (2005). “Performance matched Discretion Accrual Measures “, Journal of Accounting and Economics, Vol.27, P.P.163-197.
- Krishnan, G., & Parsons, L., (2008). “Getting to the Bottom Line: An Exploration of Gender and Earnings Quality “, Journal of Business Ethics, Vol.78, P.P. 65-76.
- Leuz, C., & Wysocki, P., (2016). “The economics of disclosure and financial reporting regulation: Evidence and suggestions for future research”, Journal of accounting research, Vol.54, No.2, p.p. 525-622.
- Lev, B., (1983). " On the usefulness of earnings and earnings research: Lessons and directions from two decades of empirical research", Journal of Accounting Research, Vol.27, p.p. 153-192.
- Lev, B., (1983). " Some Economic Determinants of Time-Series properties of Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol.5, p.p. 31-48.
- Lev, B., Ryan, S., & Wu, M., (2008). " Rewriting Earnings History ", Review of Accounting Studies, Vol.13, p.p. 1-33.
- Lou, T., (2007). “Essays on the Determinates and Effects of Financial Reporting Quality”, A Dissertation submitted in partial

-
-
- Fulfillment of the Requirement for degree of Ph. D, Wisconsin-Madison, University, U.S.A, P.P. 1-112., available at www.Proquest.com, Access Date: Feb17,2017.
- Lyimo, G.D., (2014). "Assessing the measures of quality of earnings: Evidence from India", *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, Vol.2, No.6, p.p. 17-28.
- Mahmood, J., Jidin, R., Willett, R., & Shantapriyan, P., (2018), "Ernings quality and the clean surplus principal earnings quality and the clean surplus principle", Available at: www.researchgate.net/publication/323356880, Access Date: February 21, 2019, p.p. 1-36.
- McNicholas, M., F., (2002). " Discussion of the quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors ", *The Accounting Review*, Vol. 77, p.p. 61-69.
- McVay, S., E., (2006), " Earnings Management Using Classification Shifting: An Examination of Core Earnings and Special Items ", *The Accounting Review* ", Vol.81, No.3, p.p. 501-531.
- Menicucci, E., (2020). " Earnings Quality: Definitions, Measures, and Financial Reporting ", Palgrave macmillan: Springer Nature Switzerland, First Edition, available at: www.doi.org., Access Date: jan 15, 2021.
- Mikhail, M, P., Walther, B. R.,& Willis, R., (2003). "Reactions to dividends changes conditional on earnings quality", *Journal of Accounting, Auditing, and Finance*, Vol.18, No.1, p.p. 121-152.
- Mishkin., F., S., (2006). "The Economic of Money, Banking, and Financial Market", Seventh Edition, U.S.A: Pearson Addison Wesley, 2006, P.P.175-176.
- Mulenga, M., & Bhatia, M., (2017). " The review of literature on the role of Earnings, Cash Flows and Accruals in Predecting of Future Cash Flow ", *Accounting and Finance Research*, Vol.6, No.2, p.p. 59-70.

-
-
- Ohlson, J. A., (1995). "Earnings, book values, and Dividends in equity evaluation", *Contemporary Accounting Research*, Vol.11, No.2, p.p. 661-687.
- Patatoukas, P., N., & Thomas, J., K., (2009). " Evidence of conditional conservatism: fact or artefact ", Working Paper, Yale University., Available at: www.SSRN.com, Access date: Nov 12, 2020.
- Penman, S.H., & Zhang, X.J., (2002). "Accounting Conservatism, The quality of Earnings, and stock returns", *The Accounting Review*, Vol.77, No.2, p.p. 237-264.
- Pratt, J., & Peters, M., F., (2016). " Financial accounting in an economic context ", U.S.A: John Wiley & Sons. Inc, Tenth Edition.
- Rajan, M. V., & Saouma, R. F., (2006)." Optimal information Asymmetry", *The Accounting Review*, Vol.81, No.3, p.p. 677-712.
- Richardson, S. A., (2003), "Earnings quality and short sellers", *Accounting Horizons*, Vol.70, Supplement, p.p. 49-61.
- Richardson, S. A., Sloan, R. G., Soliman, M. T., & Tuna, I., (2003), "Accrual reliability, Earnings persistence and sock price", Working Paper, University of Michigan Business School, p.p.1-60.
- Richardson, S., (2003). " Earnings quality and short sellers ", *Accounting Horizons*, Vol.17, Supplement 1., p.p. 49–61.
- Robinson, S., (2010). " Conceptual Modeling: Who Needs it?", *SCS, M&S*, No.2, p.p. 1-7.
- Robinson, S., Arvez, G., Tolk, A., & Wagner, G., (2015). " Conceptual Modeling: Definition, Purpose, and Benefits", Working Paper, Proceeding of the 2015 Winter Simulation Conference, p.p. 2812-2826.
- Roychowdhury, S., (2006). " Earnings management through real activities manipulation ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.42, No.3, p.p. 335–370.

-
-
- Sales, J.B, Baybordi, A., Aydenlu, M., & Asaldoost, N., (2015), "Measuring the effect of managerial ability on earnings quality", *Management Science Letters* 5, p.p. 821-826.
- Schipper, K., & Vincent, L., (2003). " Earnings Quality ", *Accounting Horizons*, Vol.17, Supplement, p.p. 97-110.
- Siegel, J., G., (1982). " The quality of earnings concept: A survey ", *Financial Analysts Journal*, Vol.38, No.2, p.p. 60-68.
- Subramanyam, K., R., (1996). " The pricing of discretionary accruals", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.22, p.p. 249-281.
- Sundvik, D., (2019), "The impact of principles-based VS Rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management", *Journal of Applied Accounting Research*, p.p 1-30.
- Teets, R., W., (2002). " Quality of earnings: An introduction to the issues in accounting education special issue ", *Issues in Accounting Education*, Vol.17, No.4, p.p. 335-360.
- Thai, K. P., & Duangploy, O., (2015). "The relative value relevance of US. GAAP and IFRS", *Global Business and Finance Review*, Vol.20, No.1, p.p. 105-120.
- Walker, M., (2013). "How far can we trust earnings number? What research tells us about earnings management", *Accounting and Business Research*, Vol.43, No.4, p.p. 445-481.
- Watts, R., (2003) (A). " Conservatism in accounting, part I: Explanations and implications.", *Accounting Horizons*, Vol.17, No.3, p.p. 207-221.
- Watts, R., (2003) (B). " Conservatism in accounting, part II: Evidence and research opportunities.", *Accounting Horizons*, Vol.17, No.4, p.p. 287-301.
- Yurt, C., & Ergun, U., (2015). " Accounting Quality Models: A Comprehensive Literature Review ", *International Journal of Economics Commerce and Management*, Vol.3, p.p. 33-66.
- Zhang, J., (2008). " The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 45, p.p. 27-54.

A multi-dimensional vision for modeling the mechanisms for measuring the quality of accounting earnings according to the conceptualization methodology: An extended standard study”

Dr. Tarek Ibrahim Saleh Saadah

Lecturer of Accounting

Faculty of Commerce, Menofia University

tarek_saadah@yahoo.com

Abstract:

This research aims to formulate a normative multi-dimension perspective for measuring and evaluating of earnings quality, through the conceptualization methodology, based on converting conceptual frameworks into mathematical models, that can be applied empirically, to achieve the main research objective, the researcher relied on a mathematical, descriptive methodology within the framework of the inductive method. The research included four main sections, the first of which included the general framework of the research, including documentation of the research problem and a definition of its various dimensions, the second section included the relationship between conceptualization and earnings quality. This section identified the seven main dimensions of earnings quality, namely: Persistence, accrual quality, earnings management, income smoothing, timeliness recognition and conservatism, consistency and comparability, and predictive power. The third section included the integrated empirical mathematical modeling of the earnings quality, including all the dimensions specified in the second section, except for the predictive power that is outside the scope of this research. The fourth section included the proposed normative model, which includes a multi-dimensional mathematical formulation to measure and evaluate the earnings quality, which includes

the measurement and evaluation of three of the main dimensions of profit quality, namely: persistence, timeliness recognition and conservatism, consistency and comparability, , Where the first dimension included four models, while the second dimension included three models and the same for the third dimension, with a proposed quantitative measurement weighted by points to determine the quality level consisting of one hundred points. The research ended with many theoretical implications, including that there is a wide range of research efforts that focus on working capital when measuring and evaluating the quality of accrual, which is one of the most important mechanisms for measuring and evaluating the earnings quality, as well as the research concluded that it is difficult to measure and evaluate the seven dimensions combined in the empirical research reality. Not for lack of required data, nor deficiencies in analytical methods, but because addressing the seven dimensions together may lead to conflicting results that lead to confusion. The researcher recommended more empirical researches to measure and evaluate the earnings quality from multiple perspectives, not all of them required, but at least dealing with more than one dimension of them at the same time. The main research contribution of this research is to provide an integrated, empirical mathematical modeling of the earnings quality, based on the original sources of these models, as well as proposing a normative model that is simple, comprehensive, and free from conflict and confusion.

Keywords:

Earnings Quality, Conceptualization Modeling, Persistence, Consistence, Timeliness, Earnings Smoothing, Conservatism.